A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

A/61/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 يوليو 2020

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الحادية والستون
جنيف، من 21 إلى 29 سبتمبر 2020

تقرير المدقق الخارجي

من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/31/3)، وهو مطروح على لجنة الويبو للبرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) في دورتها الحادية والثلاثين (من 7 إلى 11 سبتمبر 2020).

2. وترد أية قرارات لجنة الميزانية بشأن تلك الوثيقة في "قائمة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/61/6).

[تلي ذلك الوثيقة WO/PBC/31/3]

A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/31/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 يوليو 2020

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية والثلاثون
جنيف، من 7 إلى 11 سبتمبر 2020

تقرير المدقق الخارجي

وثيقة من إعداد الأمانة

1. تشتمل هذه الوثيقة على العناصر التالية:

"1" تقرير المدقق المستقل الذي يحتوي على رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019؛

"2" وتقرير المدقق الخارجي للسنة المالية 2019 المُقدَّم إلى سلسلة الاجتماعات الحادية والستين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو (المعروف أيضاً باسم "التقرير المُطوَّل"). ويتضمن هذا التقرير توصيات المدقق الخارجي الناتجة عن عمليات التدقيق التي أُجريت خلال السنة 20/2019؛

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً "بتقرير المدقق الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/31/3).

[يلي ذلك تقرير المدقق الخارجي]

تقرير المدقق المستقل إلى الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

تقرير عن البيانات المالية

لقد دققت البيانات المالية المرفقة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والتي تتكون من بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2019، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية-إيرادات السنة المنتهية في ذلك التاريخ-، وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية -نفقات السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية-إيرادات الثنائية المنتهية في ذلك التاريخ-، وبيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية-نفقات الثنائية المنتهية في ذلك التاريخ-، ومن الملاحظات ذات الصلة، بما في ذلك السياسات المحاسبية المهمة.

ونرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض الوضع المالي للويبو في 31 ديسمبر 2019 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ عرضاً نزيهاً من جميع النواحي الجوهرية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

رأي بشأن الانتظام

ونرى أن الإيرادات والنفقات من جميع النواحي الجوهرية ذهبت إلى الأغراض التي سطرتها الجمعية العامة وأن المعاملات المالية تتوافق مع نظام المنظمة المالي.

الأساس الذي استند إليه الرأي

أجرينا عملة التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. ومسؤولياتي بموجب هذه المعايير مُوضَّحة في تقريري في القسم المعنون "مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية". وتقتضي هذه المعايير مني ومن معاوني الامتثال للمعايير الأخلاقية المنقحة لعام 2016 الصادرة عن مجلس التقارير المالية. ونحن مستقلون عن الويبو وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية التدقيق التي أجريناها للبيانات المالية. وقد أدَّينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن ما حصلنا عليه من أدلة تدقيقية كافٍ ومناسبٍ لأن يكون أساساً يستند إليه رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً نزيهاً، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي تقرر الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود.

وعند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الويبو على الاستمرار كمنشأة عاملة، والإفصاح – حسب الاقتضاء – عن الأمور المتعلقة بالاستمرار في العمل، واستخدام المحاسبة على أساس الاستمرار في العمل ما لم تكن الإدارة إما تعتزم تصفية الويبو أو وقف عملياتها، وإما أنه لم يبق أمامها أي بديل واقعي آخر.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد تقارير الويبو المالية.

مسؤوليات مدقق البيانات المالية

تتمثل مسؤوليتنا في التوصل إلى يقين لا تشوبه شائبة بشأن خلو البيانات المالية ككل أو عدم خلوها من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وفي إصدار تقرير عن التدقيق يتضمن رأينا. ويمثل اليقين الذي لا تشوبه شائبة أعلى درجات اليقين، ولكنه لا يضمن أن يقوم التدقيق الذي جرى وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق دائماً باكتشاف أي خطأ جوهري إن وجد، فالأخطاء يمكن يكون سببها الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتُعتبر الأخطاء جوهريةً إذا كان من المتوقع في حدود المعقول أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية، نمارس الحكم المهني ونحافظ ونبقي على شكوكنا مهنيا على طول عملية التدقيق، كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيقية تستجيب لتلك المخاطر، والتوصل إلى أدلة تدقيقية كافية ومناسبة لأن تكون أساساً يستند إليه رأينا. وعدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن الاحتيال أخطر من عدم اكتشاف خطأ جوهري ناجم عن خطأ غير مقصود، لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال مقصود أو تحريف أو تجاوز لرقابة داخلية.

- فهم الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية في الويبو.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وعمليات الإفصاح ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس استمرار العمل، واستنتاج ما إذا كان يوجد شك جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة الويبو على الاستمرار كمنشأة عاملة استناداً إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود شك جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير المدقق إلى عمليات الإفصاح ذات الصلة الموجودة في البيانات المالية، أو بتعديل رأينا إذا كانت عمليات الإفصاح غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ولكن الأحداث أو الظروف المستقبلية ربما تتسبب في توقف الويبو عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

- تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وشكلها ومضمونها، بما في ذلك عمليات الإفصاح، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض النزيه أم لا.

ونتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بأمور عديدة، منها: نطاق عملية التدقيق المقرر وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية نحددها أثناء قيامي بالتدقيق.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشتمل هذه المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير المالي السنوي وفي بيان الرقابة المالية وفي المرفقات. ولا يشمل رأينا في البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نعرب عن أي شكل من

أشكال الاستنتاج اليقيني بشأن هذه المعلومات الأخرى. وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، ومن ثمَّ النظر فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى لا تتفق من حيث الجوهر مع البيانات المالية أو ما إذا كانت معرفتنا التي توصلنا إليها من تدقيقنا أو غيره تبدو خاطئة من حيث الجوهر. وإذا استنتجنا، استناداً إلى ما قمنا به من عمل، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فإنا مُطالَبون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

(التوقيع) **جاريث ديفيز**
المراقب المالي والمدقق العام

المكتب الوطني للتدقيق
197-157 Buckingham Palace Road,
Victoria,
London. SW1W 9SP
United Kingdom

التاريخ: 29 يونيو 2020

يونيو 2020

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

تقرير المدقق الخارجي بشأن بيانات الويبو المالية لعام 2019

تهدف عملية التدقيق إلى توفير ضمانات مستقلة للدول الأعضاء؛ وإضافة قيمة إلى إدارة الويبو المالية وحوكمتها؛ ودعم الأهداف المنشودة من خلال عملية التدقيق الخارجي.

المراقب المالي والمدقق العام هو رئيس المكتب الوطني للتدقيق، المؤسسة العليا للتدقيق في المملكة المتحدة. ويعمل كل من المراقب المالي، والمكتب الوطني للتدقيق بصورة مستقلة عن حكومة المملكة المتحدة، ويهدف إلى ضمان الإنفاق السليم والفعال للأموال العامة، والمساءلة أمام برلمان المملكة المتحدة. ويقدم المكتب الوطني للتدقيق خدمات التدقيق الخارجي لعدد من المنظمات الدولية، وذلك باستقلال تام عن دوره باعتباره المؤسسة العليا للتدقيق في المملكة المتحدة.

المحتويات

المقدمة 10
الملاحظات الرئيسية 10
الإدارة المالية 13
الحوكمة والرقابة الداخلية 18
الجزء الثاني 23
المكاتب الخارجية 23
الجزء الثالث 32
مسائل أخرى للهيئات الرئاسية في الويبو 32
توصيات العام السابق 32
شكر وتقدير 33
الملحق 1 34
متابعة تنفيذ توصيات العام السابق 34

المقدمة

1. تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 1970، بموجب اتفاقية الويبو لعام 1967. وتعود بدايات تاريخ الويبو إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لعام 1883. وتهدف الويبو إلى الاضطلاع بدور ريادي في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية. وفي مايو 2020، سيصل عدد الدول الأعضاء في الويبو إلى 193 عضوا. والمصدر الأساسي لتمويلها هو الرسوم التي تفرضها على خدماتها من خلال اتحادات المعاهدات، لا سيما معاهدة البراءات (معاهدة البراءات)، واتحادي مدريد ولاهاي. كما تتلقى الويبو الاشتراكات المقررة والتبرعات.

2. وقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للويبو للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وفقًا للفصل 8 من النظام المالي للويبو ولائحته. وقد أجري التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق. وتقتضي تلك المعايير امتثال المدقق ومعاونيه للشروط الأخلاقية، وتخطيط التدقيق وتنفيذها للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية من أية أخطاء جوهرية.

3. وإضافة إلى آرائنا بشأن البيانات المالية للويبو، يعرض هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملنا، بما في ذلك ملاحظاتنا بشأن الإدارة المالية والحوكمة. ولقد اطلعنا أيضًا على تدابير المنظمة لتحديد شبكة مكاتبها الخارجية، نظرًا للأهمية والوقت اللذين خصصتها الدول الأعضاء للنظر في هذه الشبكة، كما تابعنا التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة في الفترات المالية السابقة (الملحق 1).

4. وصيغ هذا التقرير باللغة الإنكليزية، مما يعني أن النسخة الإنجليزية هي النص المعتمد.

الملاحظات الرئيسية

5. جراء فيروس كوفيد-19، فقد أُنجزت المراحل النهائية من عملية التدقيق لعام 2019 عن بعد. وعلى الرغم من أن هذا لم يخل من تحديات بل وأسفر عن بذل كل من شعبة الشؤون المالية وفريق المكتب الوطني للتدقيق جهودا إضافية، فقد تمكنا من التوصل إلى أدلة مناسبة بما يكفي لدعم رأينا حول التدقيق. وبالنظر إلى الصعوبات العملية التي طرحها العمل عن بعد، يعد هذا إنجازًا كبيرًا ويعكس العمل الشاق والجهود التي تبذلها الأمانة في الظروف الصعبة. وقد خفضنا سقف بعضاً من طموحاتنا فيما يخص تدقيق الأداء بسبب هذه الظروف. وسنعود إلى الموضوعات المقررة في تدقيقنا لعام 2020.

رأي التدقيق بشأن البيانات المالية

6. اشتمل تدقيقنا على فحص البيانات المالية لعام 2019، وما يرتبط بها من معاملات وأحداث. وأُجري التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق والقواعد المالية. وقدمنا رأيا غير مشفوع بتحفظات، دون تعديل، بشأن البيانات المالية. واتسمت البيانات المالية بالجودة العالية، وتدعمها أنظمة سليمة للرقابة الداخلية وإعداد التقارير.

7. وفي عام 2019، أجرت الويبو استعراضا لتقريرها المالي السنوي وبياناتها المالية لتبسيط المحتوى، مع التركيز على الجوانب الهامة للأداء المالي والسلامة المالية. ولقد عملنا مع الإدارة للمساعدة في تأمين التغييرات التي مكنت من تحقيق هذا ضمن متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونحث على النظر أكثر في هذه الجوانب كجزء من عملية التحسين الجارية.

الأداء المالي

8. مرة أخرى تحقق الويبو فترة مالية ناجحة في عام 2019، حيث وصلت إلى فائض قدره 97.7 مليون فرنك سويسري، أي أنها ضاعفت رقم الفائض الذي تحقق في العام السابق. وإلى جانب التحركات الأخرى داخل البيانات المالية، ارتفع صافي الأصول إلى 364.2 مليون فرنك سويسري. وارتفعت الإيرادات إلى 457.0 مليون فرنك سويسري وذلك راجع إلى ارتفاع الطلب على المنشورات من خلال معاهدة البراءات وأنظمة مدريد. وشهدت المكاسب غير المحققة من الاستثمارات زيادة كبيرة بلغت 42.1 مليون فرنك سويسري. وارتفعت النفقات لتصل إلى 401.5 مليون فرنك سويسري، والسبب الكبير في ذلك هو ارتفاع تكاليف الموظفين جراء حصيلة الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية والتغيرات المدخلة على أساس تقدير استحقاقات الموظفين.

9. وشهدت نهاية عام 2019 أيضاً إغلاق الميزانية الخاصة بفترة الثنائية التي حققت خلالها الويبو فائضًا بنحو 196.9 مليون فرنك سويسري. ويمثل هذا فرقا قدره 93.2 مليون فرنك سويسري مقارنة بالميزانية الأصلية لفترة الثنائية و60.6 مقارنة بالتوقعات المنقحة. ويرجع هذا الفرق في المقام الأول إلى ارتفاع مداخيل الاستثمار.

10. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زاد صافي أصول الويبو بنحو 78.1 في المائة، وذلك راجع بشكل كبير إلى زيادة استخدام أنظمة البراءات. ولا تزال الويبو تتمتع بوضع مالي متين وتدفقات نقدية إيجابية، تدعمها مجموعة منتظمة من الإيرادات المتدفقة في المستقبل. وخلال هذا العام، وضعت لجنة البرنامج والميزانية هدفا لتمويل 50 في المائة من خصوم استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل التي تدفعها المنظمة، وهو ما يمثل خطة واضحة للوفاء بهذه الالتزامات والحد من خطر اللجوء إلى مساهمات الدول الأعضاء لتمويلها. وتتبدى حصافة هذه الوضع المالية جليا عند النظر في التقلبات الاقتصادية التي تحكمت في الأسواق المالية خلال جائحة كوفيد-19.

11. وعلى الرغم من هذه الجائحة، فقد ظلت مجموعة كبيرة من الطلبات تتقاطر علينا في أوائل عام 2020 وتتوقع الإدارة أن يتواصل ذلك. وإلى جانب التوفر على احتياطي في وضع سليم وارتفاع مستويات الموارد النقدية نسبياً والتي يمكن تحويلها في غضون مهلة قصيرة، خلصنا إلى أن تأكيد الإدارة بشأن المنشأة العاملة للويبو ما يزال مناسبا. وتوجد المنظمة في وضع جيد يمكنها من مواجهة حالة عدم اليقين الراهنة.

الحوكمة والرقابة الداخلية

12. تعد الحوكمة والرقابة الداخلية آليتان أساسيتان تزودان المدير العام والدول الأعضاء بالضمانات ليتمكنوا من الاضطلاع بمسؤولياتهم الرقابية وحماية الموارد. وما نزال نلمح القوة التي تتسم بها الضوابط الداخلية للويبو بل قد أُدخلت عليها تحديثات إيجابية أخرى في عام 2019. وشملت هذه التحديثات استكشاف استخدام التقنيات التحليلية للتأكد من الامتثال للضوابط الداخلية على مستوى الكيان عامة والعملية خاصة. ويشرف على مهمة التحقق من الضوابط الداخلية فريق خاص يرفع تقارير إلى المراقب المالي. وتثبت نتائج هذا العمل الدؤوب استمرار فعالية هذا الإطار والتزام الإدارة بالتحسين.

13. وما نزال ندعم استخدام أدوات ذكاء الأعمال أكثر لتحليل المعاملات باعتبارها وسيلة تمكن من الوصول إلى يقين شامل ومنهجي. واستعانت الويبو بخبراء استشاريين لإنشاء مزيد من الأدوات التحليلية وحددت 20 مجالاً تتوقع أن تستخدم فيها هذه الأدوات لدعم الضوابط الداخلية خلال عام 2020. وترى الإدارة أن بيئة الرقابة الخاصة بها استمرت في العمل

بشكل طبيعي خلال فترة الإغلاق من خلال بيئة التشغيل الافتراضية التي استخدمتها. وسننظر في سير بيئة الرقابة أثناء فترة الإغلاق كجزء من عملية التدقيق في العام المقبل.

14. وما يزال بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية مصدرا يقين لا غبار عليه بالنسبة للدول الأعضاء. وهو بيان يستفيد من العمليات الشاملة التي أنشئت لضمان سير الضوابط على نحو فعال. ويتواصل تحسين هذه العمليات وإدراجها في البيان، وخلال عام 2019 عُزز هذا البيان باعتماد إطار المساءلة. ونرى أن الويبو يمكنها إضفاء مزيد من التطوير على البيان من خلال إيلاء أهمية أكبر للمجالات التي تحتاج إلى التحسين والتطلع إلى المخاطر المستقبلية. وتُدعم عملية لملمة البيان بقاعدة أدلة تتزايد باطراد بغرض دعم البيانات الكتابية المقدمة من الإدارة العليا. وتشير نتائج عملية التقييم الذاتي للرقابة إلى استمرار التحسن حيث توجد 89 في المائة من ضوابط العمليات قيد الاستخدام والتشغيل. وستؤدي مواءمة دورة إعداد التقارير الخاصة بشعبة الرقابة الداخلية في عام 2020، بما يتماشى مع توصيتنا السابقة، إلى تعزيز مستويات اليقين في السنوات المقبلة.

15. وأحرزت الويبو خلال عام 2019 مزيدًا من التقدم في مجال مكافحة الاحتيال واكتشافه، حيث حققت 15 هدفًا من أصل 17 هدفًا المسطرة في خارطة طريق مكافحة الاحتيال. ومن المقرر ربط مخاطر الاحتيال بالضوابط القائمة من أجل التعرف على الثغرات التي تتخلل إطار الرقابة. وضُمنت مخاطر الاحتيال في نظام إدارة مخاطر المؤسسات، مما سيجعلها تطفو على السطح وبالتالي ضمان التركيز على تدابير التخفيف منها. وتلقى حوالي 89 في المائة من الموظفين تدريبا إلزاميا لإذكاء وعيهم بالاحتيال. وعلى العموم، ما تزال الويبو تسلك نهجها استباقياً لمكافحة الاحتيال.

المكاتب الخارجية

16. لوحظ أن الدول الأعضاء تولي اهتماما لشبكة المكاتب الخارجية. وهي تخطط أن تتكلف بإجراء استعراض خارجي لهذه الشبكة، وكدعم لها قمنا باستعراض النهج الحالي بغرض تطوير هذه الشبكة، والإبلاغ عن أدائها ورصده ضمن الإطار القائم على النتائج.

17. وكانت الشبكة في عام 2019 تتكون من ستة مكاتب، إلى جانب افتتاح مكتب إضافي في يناير 2020. وتتنوع أنشطة كل مكتب على حدة. وبلغ إجمالي الإنفاق من ميزانية 2019 ما قدره 8.5 مليون فرنك سويسري. ومع ذلك لم يُعبر عن القيمة الحقيقية للتكلفة الكاملة، إذ لم تُقيم المساهمات والمساعدات المقدمة من البلدان المضيفة ولم يُبلغ عنها في البيانات المالية.

18. وكشف استعراضنا غياب استراتيجية واضحة لدعم تطوير الشبكة. ونتوقع أن تركز هذه الاستراتيجية على الأولوية والقيمة المرتبطتين بمنطقة ما من أجل تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية الشاملة. ويجب أن تكون تلك الاستراتيجية مرنة بغية توسيع الشبكة أو تقليصها حسب الضرورة، حسب تحقيق الأهداف وتطورها. كما أنه يُلاحظ غياب معايير ترجيح واضحة لإثراء عملية صنع القرار. ويقتصر دور الأمانة على تقديم "تقرير أساسي يصف الحقائق" دون تقديم أي توصيات. ولا تقدم الدول الأعضاء مقترحاتها في نسق موحد مما يعني غياب أساس للقيام بمقارنة موضوعية. ونرى أن ذلك ساهم في إثارة مناقشات مطولة حول تطوير الشبكة. ولهذا أوصينا بوضع استراتيجية واضحة تدعم عملية اتخاذ القرار. وينبغي أن تركز تلك على التنفيذ الفعال من حيث التكلفة مقارنة بالأهداف الرئيسية للمنظمة. كما ينبغي النظر في أن تلعب الأمانة دورا أكثر فعالية.

19. ولدى الويبو عملية لإدارة شبكة المكاتب الخارجية تفاديا لازدواجية الجهود ومن أجل زيادة القيمة وضمان الإشراف الملائم والمتناسب انطلاقا من جنيف. وقد وجدنا أنه من الأهمية ضمان إدماج الشبكة بأكملها مع المكاتب الإقليمية، وتقاسم خطط العمل، وتبادل المعلومات من خلال العمل في شراكة مع المقر الرئيسي. ونرى أن هناك مجالًا لإدخال مزيد من التحسين على التقارير الداخلية وزيادة التركيز على قياس الأداء مقارنة بخطط عمل البرنامج والميزانية، وغيرها من المقاييس والنتائج الرئيسية. كما سيكون من المجدي التحقق من نتائج وأداء المكاتب الخارجية.

20. ويمكن تعزيز مساءلة الشبكة من خلال زيادة التركيز على خطط عمل كل مكتب من المكاتب الخارجية ومؤشرات تقييم الأثر المرتبطة بها. وإلى جانب التدابير الشائع تطبيقها أكثر في جميع المكاتب، نرى أنه من المفيد وضع إطار أكثر تخصيصًا يعكس الأولويات المحلية. وأوصينا أيضًا بوضع مؤشرات لقياس مدى رضا أصحاب المصلحة الرئيسيين في منطقة ما كامتداد للاستقصاء الواسع على التصورات التي تجريها الويبو. ومن شأن البيانات الدقيقة أن تطلع الدول الأعضاء عما إذا كانت المكاتب تحقق أهدافها أم لا.

21. وتعهدت لجنة البرنامج والميزانية بإجراء تقييم لشبكة المكاتب الخارجية في عام 2021. ونحن على وعي أنه سيُتفق على اختصاصات هذا التقييم خلال عام 2020. ويفضّل تقريرنا بعض المجالات التي نرى أن التقييم يمكن أن يركز عليها لتعزيز البيانات المتاحة لإثراء قرارات الدول الأعضاء بشكل أفضل عن تطور الشبكة.

الإدارة المالية

مجمل نتائج التدقيق

1.1 قام المدقق الخارجي بتدقيق البيانات المالية للويبو للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، التي تشتمل على بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التدفقات النقدية، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والملاحظات ذات الصلة.

2.1 وبناء على السجل الحافل من البيانات المالية الجيدة والتحسينات التي أُجريت في السنوات السابقة، سارت الإدارة هذا العام على نفس النهج إذ أعدت بيانات مالية عالية الجودة. وما يزال تقرير المدير العام الذي يُدرج في طليعة البيانات المالية يلفت الانتباه إلى الموازنات والمعاملات الرئيسية في البيانات المالية للسماح للدول الأعضاء بفحصها والنظر فيها.

3.1 وفي ظل الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد-19، يعد الحصول على رأي غير مشفوع بتحفظات في الوقت المناسب لاستخدمه أثناء جلسات الهيئات الرئاسية إنجازًا خاصًا. إن هذا الأمر لمثال على العمل الشاق في ضمان توفر المعلومات والنفاذ إليها بغية تمكين عملية التدقيق من التقدم بنجاح.

الأداء المالي

4.1 في عام 2019، سجلت الويبو فائضا إجماليا سنويا قدره 97.7 مليون فرنك سويسري (2018: 42.5 مليون فرنك سويسري)، والتي أدت إلى جانب المكاسب الاكتوارية التي قدرها 3.9 مليون فرنك سويسري بشأن خصوم استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة إلى زيادة صافي الأصول لتصل إلى 364.2 مليون فرنك سويسري في ديسمبر 2019 (2018: 433.6 مليون فرنك سويسري). وبلغت الإيرادات في عام 2019 ما قدره 457.0 مليون فرنك سويسري (2018: 433.6

مليون فرنك سويسري) أي بزيادة نسبتها 5.4 في المائة عن العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الطلب على المنشورات من خلال معاهدة البراءات وأنظمة مدريد بنسبة 5.2 في المائة و3.4 في المائة على التوالي.

5.1 واستفادت الويبو أيضًا في عام 2019 من الانتعاش القوي في الأسواق المالية. ففي عام 2018، نجم عن ضعف أداء الاستثمارات في السندات الصادرة بالفرنك السويسري إلى خسائر استثمارية صافية بلغت 15.3 مليون فرنك سويسري. وعقب الانتعاش الذي شهدته الأسواق في عام 2019، سجلت الويبو مكاسب استثمارية صافية بلغت 42.1 مليون فرنك سويسري. ويرد أدناه تعليقنا كذلك على السلامة المالية داخل الويبو.

6.1 وخلال الفترة نفسها، زادت نفقات الويبو بنسبة 6.8 في المائة أي من 375.8 مليون فرنك سويسري إلى 401.5 مليون فرنك سويسري. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات الموظفين التي بلغت 21.9 مليون فرنك سويسري جراء حدوث زيادات في خصوم استحقاقات موظفي الويبو والأثر الناجم عن حصيلة الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بشأن تسوية مقر العمل.

7.1 ويتولى تقييم استحقاقات موظفي الويبو كل عام خبير اكتواري مستقل. ولتعكس الويبو حقيقة المعاملات بشكل أدق وتنسق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، استعرضت وعدلت بعض الافتراضات والمنهجيات المطبقة لتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإجازة السنوية المستحقة واستحقاق منحة العودة إلى الوطن. ويتعلق أهم تغييرين تم إجراؤهما بتقييم تراكم الإجازات السنوية المستحقة واستخدام معدل خصم مختلط بدلاً من معدل واحد يعتمد فقط على الفرنك السويسري لحساب التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأسفرت التغييرات التي طرأت على تراكم الإجازات السنوية المستحقة عن خصم إضافي قدره 7.1 مليون فرنك سويسري على أساس أن الموظفين يحتفظون بالإجازة كل عام أثناء خدمتهم ليتمكنوا من جمع أقصى مبلغ جزافي من الإجازات المستحقة عند الانفصال عن المنظمة. ويُنظر إلى هذه الخصوم الآن على أنها انعكاس دقيق للتكلفة المستقبلية الفعلية بغية تنظيم هذه الخصوم. ويُسلط الضوء بالتفصيل على هذه التغييرات في الملاحظة 10 حول البيانات المالية.

8.1 ويتلقى الموظفون الدوليون المعينون في الفئات الفنية فما فوقها تسوية مقر العمل بالإضافة إلى مرتبهم الأساسي. ووضعت لجنة الخدمة المدنية الدولية تسوية مقر العمل لتنسيق القوة الشرائية لدى جميع الموظفين في نفس الفئة في جميع مراكز العمل، مع مراعاة أسعار الصرف واختلافات الأسعار من منطقة إلى أخرى. وخلال عام 2019، خلصت منظمة العمل الدولية أن التغييرات في مضاعفي تسوية مقر العمل المطبقة سابقًا لم تعد مناسبة، وبالتالي يجب التخلي عنها. ونتيجة لذلك، دفعت الويبو بأثر رجعي زيادة تسويات مقر العمل، والتي بلغ مجموعها حوالي 5 ملايين فرنك سويسري، للموظفين المعنيين ابتداء من مارس 2018.

الوضع المالي

9.1 ساهم تحسن أداء الاستثمارات والفائض التشغيلي في زيادة إجمالي الأصول بنسبة 13.0 في المائة لتصل إلى 1225.9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1084.9 مليون فرنك سويسري). وترجع هذه الزيادة الضخمة في القيمة غالبا إلى الفائض المذكور أعلاه. وارتفع إجمالي الخصوم خلال 2019 بنسبة 4.6 في المائة إذ بلغ 861.6 مليون فرنك سويسري (2018: 823.5 مليون فرنك سويسري). ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة خصوم استحقاقات الموظفين في الويبو والتي بلغت 22.1 مليون فرنك سويسري وإلى إيرادات معاهدة البراءات الإضافية المؤجلة البالغة 16.9 مليون فرنك

سويسري. وعلاوة على ذلك، حُققت مكاسب اكتوارية من خصوم المنظمة المتعلقة باستحقاقات ما بعد الخدمة بقيمة 3.9 مليون فرنك سويسري.

10.1 وكان التأثير المشترك هو زيادة صافي الأصول إلى 364.2 مليون فرنك سويسري في ديسمبر 2019 (2018: 261.4 مليون فرنك سويسري). وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زاد صافي أصول الويبو بنسبة 78.1 في المائة، وهو ما يعني فترة من استمرار النمو المالي للمنظمة.

السلامة المالية

11.1 نستخدم تحليل النسب المالية للوقوف على السلامة المالية لأي منظمة في جميع عمليات التدقيق الدولية التي نضطلع بها، لبيان الكيفية التي تتغير بها الأوضاع المالية عبر الوقت (الشكل 1). وتعبر النسب عن العلاقة بين عنصر حساب مع عنصر آخر. فعلى سبيل المثال، يوجد 0.56 فرنك سويسري من الأصول الجارية لكل 1 فرنك سويسري من الخصوم الجارية. وعادة ما يكون هذا مدعاة للقلق، لكن يُخفف من حدة هذه النسبة المنخفضة مجموعة التدفقات الكبيرة من العمل المستقبلي الذي تؤكده القيمة العالية للمبالغ المحصلة مقدما (313.8 مليون فرنك سويسري). وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن تطلب الويبو تصفية الاستثمارات طويلة الأجل. وإذا دعت الحاجة إلى تصفية هذه الاستثمارات طويلة الأجل، فسيكون ذلك دون غرامة لأغراض التدفق النقدي.

الشكل 1. النسب المالية الرئيسية للويبو 2015-2019

النسبة المالية	2019	2018	2017	2016[4]	2015
النسبة الحالية					
الأصول الجارية: الخصوم الجارية	**0.56**	**0.60**	**0.68**	**1.29**	**1.19**
إجمالي الأصول: إجمالي الخصوم					
الأصول: الخصوم	**1.42**	**1.32**	**1.25**	**1.17**	**1.40**
النسبة النقدية					
النقد وما يعادله: الخصوم الجارية	**0.38**	**0.44**	**0.53**	**1.13**	**1.07**

ملاحظات

1 يشير ارتفاع النسبة الحالية إلى قدرة المنشأة على سداد خصومها القصيرة الأجل.

2 يُعد ارتفاع نسبة الأصول إلى الخصوم مؤشرا جيدا على الملاءة المالية.

3 النسبة النقدية هي مؤشر لما تملكه المنشأة من سيولة، أي حجم النقد وما يعادله مما هو موجود في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية.

4 أعيد بيان الخصوم في عام 2016 جراء اعتماد المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المصدر: البيانات المالية المدققة للويبو

12.1 وعلى الرغم من سلامة الوضع المالي في 31 ديسمبر 2019، فإن بعضا من الشك اعترى الأسواق المالية جراء وباء كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم بعد نهاية الفترة المالية. وبهذا أخذنا في الاعتبار الأحداث التي وقعت بعد تاريخ التقرير وراجعنا إفصاحات الويبو الواردة في الملاحظة 22 على البيانات المالية. ونحن سعداء كون هذا التقرير يعكس بشكل دقيق الوضع الذي تواجهه الويبو. وقد تقاطرت مجموعة كبيرة من الطلبات علينا في أوائل عام 2020 وتتوقع الإدارة أن يتواصل ذلك. وإلى جانب التوفر على احتياطي في وضع سليم، خلصنا إلى أن تأكيد الإدارة أنه من الملائم إعداد البيانات المالية على أساس المنشأة العاملة للويبو ما يزال مناسبا، وهذا موضح في الملاحظة 2.

13.1 وبشكل عام، وكما أشار المدير العام في مقدمة وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، فإن الويبو تتمتع بوضع مالي سليم. وتمتلك المنظمة احتياطيات جيدة مدعومة بشكل كبير من النقد والاستثمارات. وقد خصصت أموالاً (النقد الاستراتيجي والاستثمارات) من حوالي 190.2 مليون فرنك سويسري لسداد الخصوم المتراكمة المتعلقة بتوفير التأمين الصحي للموظفين بعد انتهاء الخدمة البالغة حاليًا 313.7 مليون فرنك سويسري. وفي الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية،[1] تقرر تخصيص أموال إضافية لضمان تغطية تعادل 50 في المائة من خصوم استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وعلى الرغم من تمتع الويبو بفترة نمو في إيراداتها، إلا أنه من الحكمة تمويل نسبة عالية من هذه الخصوم بالنظر إلى أن الويبو تعتمد على استمرار نموذج أعمالها الحالي، وهو أمر غير مضمون. ومن شأن تمويل هذه الالتزامات أن يحد من المخاطر طويلة المدى التي تواجه الدول الأعضاء على اعتبار أنها ستضطر إلى تسديد هذه الخصوم من خلال الاشتراكات المقررة في حال انخفضت الإيرادات.

أداء برنامج وميزانية 2018-2019

14.1 يجري إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للويبو كل ثنائية على أساس الاستحقاق المعدل. ويعرض البيان الخامس من البيانات المالية مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية لكل من عام 2019 والثنائية 2018-2019. وترد في الملاحظة 18 على البيانات المالية تسوية بين أداء الميزانية وأرقام الإيرادات والنفقات الواردة في بيان الأداء (البيان الثاني).

15.1 ووافقت الجمعية العامة على الميزانية الأصلية للثنائية 2018-2019 حيث بلغت مخصصات الإيرادات والنفقات فيها 829.6 مليون فرنك سويسري و725.9 مليون فرنك سويسري على التوالي. وقد وفر ذلك فائضاً في الميزانية قدره 103.7 مليون فرنك سويسري. وأدت التعديلات المدخلة على الميزانية إلى تحقيق فائض متوقع في الميزانية قدره 136.3 مليون فرنك سويسري. وزادت حصيلة الميزانية النهائية الفائض المتوقع بنحو 60.6 مليون فرنك سويسري، وهو مزيج من زيادة الإيرادات ووفورات النفقات.

الشكل 2. النسب المالية الرئيسية للويبو 2018-2019 (بملايين الفرنكات السويسرية)

	الميزانية الأصلية	الميزانية المعدلة	الحصيلة	الفائض
الإيرادات	829.6	862.2	903.3	41.1
النفقات	(725.9)	(725.9)	(706.4)	19.5
النتيجة الصافي	103.7	136.3	196.9	60.6

المصدر: البيانات المالية المدققة للويبو

[1] WO/PBC/29/7

16.1 وخلال الثنائية 2018-2019، حققت الويبو إيرادات بلغت 903.3 مليون فرنك سويسري وتكبدت نفقات بقيمة 706.4 مليون فرنك سويسري استنادا إلى الميزانية، مما ولد فائضا قدره 196.9 مليون فرنك سويسري. ويقابل هذا الفائض في الميزانية فائض معروض على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بقيمة 140.2 مليون فرنك سويسري. ويرد التوفيق بين المعايير المحاسبية الدولية وفائض الميزانية في الملاحظة 18 من البيانات المالية. وتقدم الويبو تفسيرات للتغييرات التي شهدتها الميزانية الأصلية والنهائية بعد التحويلات، والفروق المادية بين الميزانية والمبالغ الفعلية في تقرير أداء الويبو للفترة 2018-2019.

التغييرات في السياسات المحاسبية والعرض

17.1 استجابة لتوصيتنا السابقة بشأن تعزيز قابلية استخدام التعليقات المالية والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، قامت الويبو باستعراض تفصيلي للنسق والشكل الحاليين، وجمّعت المجالات الأقل أهمية وأعادت تركيز إفصاحاتها لتعزيز التركيز على مجالات أهم. وعرضت الويبو خلال عام 2019 تغييراتها المقترحة وسلمنا أنها كانت معقولة، وإضافة إلى ذلك جعلت البيانات المالية في متناول المستخدم. وفي مارس 2020، قدمت الويبو بيانات مالية عالية الجودة قبل الموعد النهائي المتفق عليه. ونرى أن تنقيح التقرير المالي والبيانات المالية هو الذي أعطى هذه الجودة، وقد ظلت هذه البيانات ممتثلة لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونرى أن هناك مجالًا لإجراء مزيد من التنقيح على محتوى التقرير المالي وتركيزه بشكل أكبر على أداء العام الحالي مع تقليص التعليق على النشاط التاريخي.

18.1 ويحث مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يتولى وضع المعايير المحاسبية، المستخدمين على السعي إلى تبسيط عمليات الإفصاح، للمساعدة في الحد من التعقيد وضمان التركيز على العناصر الأهم في البيانات. ونرى أنه ينبغي للويبو أن تستعرض محتوى التقرير السنوي والبيانات المالية من أجل استمرار ليكون له نفس الوزن والأهمية كل عام ومناقشة أي تعديلات مقترحة مع المدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

19.1 وأطلق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 2018 معيارًا جديدًا لإعداد التقارير المالية بشأن الأدوات المالية (المعيار رقم 39 من المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام). ويجب على جميع مستخدمي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيق هذا المعيار خلال الفترات المالية ابتداء من 1 يناير 2022. ويحدد هذا المعيار الجديد متطلبات جديدة لتصنيف الأدوات المالية وإقرارها وقياسها والتي تُعرف على أنها أي عقد ينتج عنه أصل مالي خاص بكيان ما وخصم مالي خاص بكيان آخر. وبالنسبة للويبو تشمل الأدوات المالية أيضا، إلى جانب استثماراتها، أرصدة رأس المال العامل، مثل الذمم المدينة والدائنة والحسابات الجارية. ويعمل هذا المعيار على مواءمة تقارير المعايير المحاسبية الدولية مع معايير التقارير المالية الدولية المركز أكثر من الناحية التجارية.

20.1 وتسير الويبو على نفس نهجها الاستباقي باعتمادها معايير جديدة، واستعراضها خلال 2019 الأثر الناجم عن تطبيق المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وخلصت إلى أن الأثر لم يكن بتلك الأهمية، وبالتالي اتخذت قرار اعتماد المعيار مبكرا اعتبارًا من 1 يناير 2019. وبالنسبة للويبو لم تؤثر التعديلات على القيم الواردة في بيان الوضعية المالية، ولا في الأرقام المقارنة. واستعرضت الويبو جميع أدواتها المالية وأدرجتها في التصنيف ذي الصلة بموجب المعيار الجديد ويمكن الاطلاع على الأثر الناجم عن ذلك في الملاحظة 2 على البيانات المالية. ولقد أقررنا بأن التصنيف الذي جرى تعديله هو تصنيف مناسب.

21.1 وبالنسبة لبعض المنظمات فقد يكون الأهم عندها هو ضرورة تقدير "الخسائر الائتمانية المتوقعة" المستقبلية المرتبطة بجميع الأصول المالية، بينما كانت الضرورة السابقة هي النظر في المؤشرات الحالية لانخفاض القيمة. وتعني الخسائر الائتمانية الفرق بين التدفقات النقدية المتولدة عن الشروط التعاقدية والتدفقات النقدية المتوقعة بناءً على ما تتوقعه المنشأة. ونظرًا لطبيعة نموذج أعمال الويبو، فنحن سعداء لأن السياسة الحالية لانخفاض القيمة لا تنتج أي فروقات كبيرة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

التوصية 1: ينبغي للويبو أن تراجع بشكل سنوي محتوى التقرير المالي والبيانات المالية وأن تناقش التعديلات المقترحة في الاجتماع ذي الصلة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل إعداد البيانات المالية السنوية.

الحوكمة والرقابة الداخلية

22.1 عرضنا في العام الماضي، الذي كان أول عام من ولايتنا، ملخصنا للعناصر الرئيسية المكونة للرقابة الداخلية والحوكمة داخل الويبو. وأوردنا فيه بعض الممارسات الجيدة وأبرزنا أننا سنعود إلى مجال الرقابة الداخلية والحوكمة نظراً لأهميته بالنسبة للدول الأعضاء لأداء مسؤولياتها الرقابية. ونظرًا للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، لم نتمكن من المضي قدمًا في جميع المناقشات بالطريقة التي أردناها، ولكننا لخصنا المجالات الرئيسية الواجب تطويرها والتي حددناها أثناء عملية التدقيق. ونحن عازمون على فحص هذه المجالات بمزيد من التفصيل خلال تدقيق 2020، إلى جانب القيام باستعراض جوهري لأنشطة الشراء والرقابة في المنظمة. وسيأخذ هذا في الاعتبار الطريقة التي أدمجت بها المنظمة سياساتها الجديدة حول منع تضارب المصالح.

الرقابة الداخلية

23.1 أثناء قيامنا بعملية التدقيق، لاحظنا بشكل متواصل مدى قوة الضوابط الداخلية التي وضعتها المنظمة والتزامها بتطوير هذه الضوابط وتعزيزها. ودُعمت العناصر الرئيسية لهذا العمل الذي قامت به المنظمة بإجراء مزيد من التطوير على التقنيات التحليلية خلال عام 2019 واستخدام منهج تحليل البيانات الذي تستكشفه الويبو لتعزيز وإثبات الامتثال لإطار الرقابة الداخلية. كما عززت الويبو الطريقة التي تدير بها خط الدفاع الثاني، ولا سيما استعراض الضوابط على مستوى الكيان والعمليات، وهو استعراض يُجرى لضمان عملها بفعالية. ويشرف على ذلك فريق خاص يرفع تقاريره إلى المراقب المالي. وقمنا باستعراض الخلاصات التي توصل إليها هذا الاستعراض، والذي يبقى تقييماً استباقياً للغاية لبيئة الرقابة، وأثناء هذا لاحظنا وجود بعض الميزات والتطورات المهمة خلال العام. وكانت خطتنا في البداية هي إجراء اختبار أكثر تفصيلاً لنتمكن من التعليق على صلابة عمليات التحقق التي تم إجراؤها، إلا أن القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 دفعتنا إلى تأجيل هذا العمل حتى العام المقبل.

24.1 وبغرض المساعدة في الإشراف الاستباقي على بيئة المراقبة وتعزيز خط الدفاع الثاني، تعمل الإدارة على تطوير استخدامها لأدوات ذكاء الأعمال لدعم تشغيل ضوابطها الداخلية. ونرى أن تحليلات البيانات هي أداة فعالة من حيث التكلفة بغية رصد النشاط عبر مجموعات كاملة من المعاملات والضوابط. وعند قيامها بذلك فإنها توفر مستوى عالي وأكثر منهجية من اليقين.

25.1 واستعانت الويبو بمستشار خارجي في عام 2019 لتحدد 20 مجالاً يمكن فيها لتحليل البيانات دعم تشغيل الرقابة الداخلية بفعالية. وقد غطت هذه المجالات عناصر مثل معلومات الموظفين ورصد الأدوار، والمشتريات، والسجلات المكررة. وإذا كان من المتوقع تطوير هذه الأدوات خلال 2020-21، فقد وُضع دليل لإثبات صحة المفهوم يغطي خمس من هذه الضوابط وهي الموافقات على الدفع، والطلبات ذات الصلة، وتسجيل الموردين، والتحقق السليم، ومراقبة الميزانية في شقها المتعلق بالإنفاق. ونحن متحمسون بما أن الويبو تنوي تقاسم خبرتها في استخدام تحليلات البيانات بين منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وتنوي الإدارة تحديد الضوابط الخمسة عشر المتبقية خلال عام 2020 وسنعد تقريرا عن تنفيذها وتشغيلها في تدقيقنا للبيانات المالية لعام 2020. ولدعم هذا العمل قدمنا للإدارة تفاصيل بعض الاختبارات التحليلية التي نرى أنها مفيدة في عمليات الموارد البشرية/كشوف المرتبات وعمليات من الشراء إلى الدفع.

26.1 وبشكل عام، سنواصل تسليط الضوء على قوة التزام الويبو بشأن استعراض بيئة الرقابة وتحسينها. ويُعد نهج الرقابة الداخلية والرصد الاستباقي للامتثال من خلال استخدام تحليلات البيانات أمرا في غاية الأهمية إذا ما أصاب الضوابط ضعف أو تم الالتفاف عليها. وبسبب الوضع الاستثنائي في فترة الإغلاق لابد من تقييم الطريقة التي استمرت بها هذه الضوابط في العمل بفعالية، وسنستعرض الأدلة على ذلك في تدقيقنا للعام المقبل.

بيان الرقابة الداخلية

27.1 يتيح بيان الرقابة الداخلية نظاما حاسمًا يؤلف بين مجموعة الضمانات لإثبات الوفاء بمسؤوليات المدير العام فيما يتعلق بالرقابة الداخلية. وظهر البيان جليا من خلال نشره إلى جانب البيانات المالية، مما يضمن الآن أن تكون صحة ما تم الكشف عنه متضمنة في رأي المدقق الخارجي بشأن اتساق المعلومات الأخرى المبلغ عنها. كما تَواصل تعزيز وإدماج العمليات التي يقوم عليها البيان.

28.1 وتغير نسق البيان في عام 2019، مما يعكس الصلة بينه وبين وضع إطار المساءلة في الويبو. ويعد هذا تطوراً هاماً لأنه يوفر صلة بين إطار المساءلة والتقارير المالية. وكما أوصينا سابقًا، نرى أنه يمكن إضفاء مزيد من التطوير على البيان من خلال إعداد التقارير حول المجالات التي تحتاج إلى التحسين ومن خلال التطلع إلى المخاطر المستقبلية، على سبيل المثال زيادة استخدام التحليلات وتدابير مكافحة الاحتيال. وتتبعا لتوصياتنا التي قدمناها في العام الماضي، يجري العمل لمواءمة السنة المشمولة بالتقرير لشعبة الرقابة الداخلية بحيث يكون عملها، في السنوات القادمة، عبارة عن رأي سنوي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسنة إعداد التقارير المالية. وأبلغتنا الويبو أن بيئتها للرقابة استمرت في العمل كالمعتاد خلال جائحة كوفيد-19. وواصلت الضوابط التوجيهية والوقائية والاستقصائية العمل من خلال الوسائل التكنولوجية. وبانتقال المنظمة إلى بيئة افتراضية بشكل مؤقت، وضعت ضوابط إدارية تطلعيه، حيث بدأ العمل بتطويرات جديدة مثل التوقيعات الرقمية والموافقات الإلكترونية. وكجزء من تدقيقنا لعام 2020، سنستعرض فعالية التغييرات التي تطرأ على بيئة الرقابة.

29.1 ووضعت الويبو آليات سليمة لتُطمئن المدير العام في الوفاء بتأكيداته للدول الأعضاء. وعلى الإدارة العليا في الويبو أن توقع خطابات التمثيل الإداري لفائدة المدير العام كجزء من هرم الضمانات. ويتمثل المصدر الرئيسي للضمان في عملية التقييم الذاتي للضوابط على مستوى الكيان والتي يجري العمل بها في جميع أنحاء الويبو والضوابط على مستوى العملية والتي تُطبق على مستوى عملية الأعمال. وقد أظهر تحليل أجرته الويبو على هذه الضوابط تحسنها في 2020، حيث وصلت 98 في المائة من الضوابط على مستوى الكيان إلى المستوى 3 أو ما يفوقه (مستخدمة ويمكن الاعتماد عليها). وغالبية هذه الضوابط

عبارة عن توجيهات في شكل لوائح وإجراءات. وعُززت في 2019 ضوابط أمن المعلومات ودُونت ضوابط العدالة الداخلية لإدراجها في عملية التقييم. ومن المهم أن تواصل الويبو سعيها لإطلاق الضوابط الاستقصائية لتقدم مزيد من الضمان حول اتباع السياسات والإجراءات. ويتحقق ذلك من خلال خط الدفاع الثالث للويبو، وخطط شعبة الرقابة الداخلية القائمة على المخاطر، وإشراف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

30.1 ومن الأمور المركزية التي يقوم عليها البيان هي الضمانات المتعلقة بالضوابط على مستوى العملية، وقد أظهرت نتائج التقييم الذاتي أن 89 في المائة من هذه الضوابط تعتبر على الأقل مستخدمة ويمكن الاعتماد عليها. ودُعمت عام 2019 نسبة أكبر من تلك التقييمات الذاتية بقاعدة أدلة جوهرية وتم ربطها بتقييم المخاطر. ونلاحظ إدخال مزيد من التحسينات على عدد من الضوابط من خلال استخدام التحليلات وأن هناك توجه لتحسين نسبة الضوابط الاستقصائية، مما يدعم الضوابط الوقائية الحالية. وهذا يعكس زخم استخدام التحليلات لتعزيز خط الدفاع الثاني، ونرى هذا الأمر تطوراً إيجابياً داخل الويبو، والذي من شأنه أن يمنح الدول الأعضاء ثقة أكبر في تشغيل بيئة الرقابة.

الكشف عن الاحتيال ومنعه

31.1 تتوقع الدول الأعضاء والجهات المانحة مستويات عالية من الاستقامة من المنظمات الدولية التي تديرها وتمولها. وغلبت مخاطر الاحتيال وتصدي منظومة الأمم المتحدة لذلك على المناقشات التي جرت عام 2019 بين مدققي منظومة الأمم المتحدة في فريق المدققين الخارجيين التابع للأمم المتحدة. وكما ذكرنا سابقًا، تلتزم الويبو بشكل صارم بمنع الاحتيال واكتشافه. ووافق المدير العام على خارطة الطريق المتعلقة بمخاطر الاحتيال في مارس 2018، بناءً على العمل الذي قامت به المنظمة منذ عام 2012 والمستمر حتى فترة 2022-2023. وتشمل الإجراءات المتخذة بموجب خارطة الطريق هذه إجراءات للوقاية والاستقصاء والتصدي لكي تنفذها المنظمة.

الشكل 3. الخط الزمني لخارطة الطريق المتعلقة بمنع الاحتيال في الويبو

المصدر: خارطة الطريق المتعلقة بمنع الاحتيال في الويبو

32.1 وكانت الويبو في نهاية الثنائية 19/2018 قد حققت 15 هدفا من أهدافها السبعة عشر ضمن خارطة الطريق. وعلى الرغم من عدم اكتمال الإجراءات المتعلقة بإبلاغ الموظفين بانتظام عن عمليات الاحتيال وإذكاء وعيهم وإنشاء نظام إدارة الحالات الخاص بها لتسجيل الحوادث، فقد عُرضت مجالات أخرى في خارطة الطريق. وهذا يشمل العمل على ربط الضوابط الداخلية بمخاطر الاحتيال وإجراء تقييمات مخاطر الاحتيال على مستوى الكيان. وأبدت الويبو أثناء مناقشاتنا معها التزامها الواضح بأن تكون في طليعة في هذا المجال، ومن المهم الوفاء بهذا الالتزام في هذه الفترة الحالية من الشك الاقتصادي.

33.1 واستعانت الويبو بخبير استشاري خارجي للعمل مع الموظفين خلال 2018 لاستكمال تقييم مخاطر الاحتيال. وتُرجم ذلك إلى تحديد 30 خطرا جديدا من مخاطر الاحتيال والتي أُدرجت في نظام إدارة مخاطر المؤسسة الذي ستديره المنظمة. وباعتبار الويبو منظمة ذات نظام مركزي للضوابط، فقد ركز الاستعراض على العمليات في مقرها الرئيسي في جنيف. ومن المهم أن يُدمج تقييم المخاطر ونهج منع الاحتيال ضمن شبكة المكاتب الخارجية أيضًا. وعلى الرغم من أن تدقيقنا لم يحدد قضايا خاصة داخل الشبكة، فمن المهم إدراج المكاتب بالكامل في عملية تقييم المخاطر.

34.1 ومن المجالات التي غالبا ما يفشل أن يستثمر فيها النظام هي تدريب الموظفين على منع الاحتيال واكتشافه. وسعت الويبو إلى إذكاء الوعي بمسائل الاحتيال في صفوف موظفيها من خلال موارد شبكة الإنترانت الداخلية، والملصقات في مكاتب الويبو، والتدريب الإلزامي لإذكاء الوعي بالاحتيال. وأُطلق هذا التدريب في مايو 2019 واكتمل بنهاية عام 2019. وفي 31 ديسمبر 2019، تلقى 70 في المائة من الموظفين التدريب واجتازوا الاختبار. وأخبرتنا الويبو أنه بحلول أبريل 2020، ارتفعت هذه النسبة إلى 89 في المائة وأنها تواصل المتابعة مع الموظفين الذين لم يتلقوا التدريب ولم يحضروه.

35.1 والتقينا خلال العام برئيسة مكتب الأخلاقيات من أجل التعمق في فهم دور مكتب الويبو للأخلاقيات. وكجزء من تدقيقنا، قمنا باستعراض نتائج التعميم الذي أصدره موظفو الإدارة الرئيسيون لتحديد إفصاحات الأطراف ذات الصلة فيما يخص البيانات المالية. ولم يكن هناك أي تضارب من شأنه أن يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية. وسنستعرض عمل مكتب الأخلاقيات في وقت لاحق من ولايتنا.

شعبة الرقابة الداخلية

36.1 نتواصل بانتظام مع شعبة الرقابة الداخلية ونستعرض تقاريرها للتأكد من أن عملنا مكمل ولتفادي أي ازدواجية في جهود التدقيق. ونجري استفسارات تفصيلية مع شعبة الرقابة الداخلية لأن عملها يحدد مواطن ضعف الرقابة الداخلية ونأخذ في الاعتبار أثر ذلك على تقييم المخاطر الذي نجريه. ونناقش أيضًا مخاطر الاحتيال ونتائج التدقيق الداخلي والتحقيقات التي توصلت إلى الاشتباه في وجود احتيال أو ارتكاب مخالفات. ويكتسي عمل شعبة الرقابة الداخلية أهمية بالنسبة لنا في تقييم جودة واكتمال الضمانات التي تشكل جزءًا من بيان الرقابة الداخلية.

37.1 وترفع شعبة الرقابة الداخلية تقارير عن الاحتيال في الويبو على أساس ربع سنوي إلى فريق إدارة المخاطر، مع تقديم تفاصيل الحالات في شكل موجز أو منقح. وتعد حالات الاحتيال المبلغ عنها نادرة وهي ناتجة بشكل عام عن حالات إساءة السلوك. وتقدم شعبة الرقابة الداخلية تقارير سنوية إلى لجنة البرنامج والميزانية عن نتائج تحقيقاتها.

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

38.1 واصلنا على مدار العام الحضور مع اللجنة المستقلة للرقابة والإشراف والاجتماع بها، حيث تقاسمنا خطط التدقيق وتفاصيل عن ملاحظاتنا حول التدقيق المالي. ولضمان الشفافية ودعم فلسفة "تحاشي المفاجآت" التي ننهجها، شجعنا اللجنة على دعوة الأمانة إلى الجلسات التي نعرض فيها خططنا ونتائجنا. ونرى أن هذا قد ساعد في تطوير جودة المناقشات وأتاح فرصة للأمانة العامة للانخراط مباشرة في القضايا التي نحددها.

39.1 وتماشيا مع أفضل الممارسات، تعقد اللجنة أيضا جلسات خاصة معنا وهو ما يتيح لها فرصة سؤالنا دون قيود بشأن عملنا. وقد مكنهم حضورنا المنتظم في جلسات اللجنة من الحصول على تقارير ساعدتهم في تيسير مهمتهم في تقييم تغطية عملية التدقيق التي نجريها وتمكينهم من تكوين نظرة على جودة الضمان الذي نقدمه، والتزامنا بمعايير التدقيق الدولية.

الجزء الثاني

المكاتب الخارجية

معلومات أساسية

1.2 بعد تتبعنا لاعتبارات لجنة البرنامج والميزانية لاحظنا اهتمام الدول الأعضاء بإنشاء مكاتب الويبو الخارجية لديها. أما في العام السابق فقد تفحصنا إدارة الموارد البشرية لمعرفة وضعيتها في سياق إطار الويبو القائم على النتائج. وبالنظر إلى اهتمام الدول الأعضاء، أجرينا استعراضا لاستراتيجية الويبو المتعلقة بمكاتبها الخارجية، ونظرنا أيضًا في مدى ملاءمتها لإطار النتائج. ويرمي تقريرنا إلى دعم لجنة البرنامج والميزانية في وضع اختصاصات مستقبلية لاستعراض شبكة هذه المكاتب.

2.2 وتعرّف الويبو المكتب الخارجي بأنه أي مكتب خارج مقرها في جنيف ومكتب اتصالها مع الأمم المتحدة في نيويورك. وفي نهاية عام 2019، كان للويبو ستة مكاتب خارجية تعمل في الجزائر والبرازيل والصين واليابان والاتحاد الروسي وسنغافورة. وأُفتتح مكتب في نيجيريا في يناير 2020. ويخدم مكتب سنغافورة الدول العشر التي تشكل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في حين تظل جميع المكاتب الأخرى ذات تركيز قُطري.

3.2 وتهدف خطة الويبو الاستراتيجية المتوسطة الأجل (2016-21) إلى إنشاء مكاتب خارجية جديدة "تصل إلى ثلاثة" في كل من الثنائيتين 2016-2017 و2018-19، رهنا بموافقة الدول الأعضاء. وفي هذه الخطة، تمت الموافقة على مكتبين، الجزائر ونيجيريا. وتجدد الخطة الاستراتيجية التأكيد على أن شبكة مكاتب الويبو الخارجية ينبغي أن تضيف قيمة وكفاءة وفعالية واضحة عند تنفيذ البرامج، استناداً إلى "المبادئ التوجيهية" لعام 2015 التي وضعتها الدول الأعضاء.

4.2 وتتخذ الدول الأعضاء من خلال لجنة البرنامج والميزانية القرار فيما يتعلق بتوسيع أو تقليص عدد المكاتب الخارجية. ومنذ عام 2013، اعتمدت الأمانة العامة نهجا أكثر حذرا في ممارسة دورها الاستراتيجي فيما يتعلق بحافظة المكاتب الخارجية، بهدف أن تكون الدول الأعضاء هي من تقود هذه عملية.

5.2 ودُمج برنامج المكاتب الخارجية للويبو في إطار النتائج الشامل الخاص بها. وبالنسبة للثنائية 2018-2019، خصصت الويبو ميزانية 8.5 مليون فرنك سويسري لإنفاقها على المكاتب الخارجية كجزء من البرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشراكات والمكاتب الخارجية) في البرنامج والميزانية (10.1 مليون فرنك سويسري في 2020-21) و0.4 مليون فرنك سويسري على تنسيق موظفي المقر الرئيسي لهذه المكاتب (البرنامج 21). ويمثل الإنفاق على المكاتب الخارجية، الذي يُتوقع أن يزيد، نسبة صغيرة من إجمالي نفقات الويبو (1.2 في المائة من إجمالي الإنفاق المقترح في 2018-2019). وتتولى الحكومات المضيفة دعم جزء كبير من تكاليف مكاتب الويبو الخارجية وهذا يعمل على تخفيض العتبة التي تفوق فيها منافعهم التكاليف. وليس لدى الويبو معلومات قابلة للمقارنة عن التكاليف الكاملة لهذه المكاتب. وتتنوع كثيرا تكاليف مختلف المكاتب، وقد حدثت مجموعة من التغيرات على مدى ثنائيتين (الشكل 4).

الشكل 4: الميزانية المنفقة على المكاتب الخارجية في الثنائيتين 2018-19 2020-21 (بآلاف الفرنكات السويسرية)

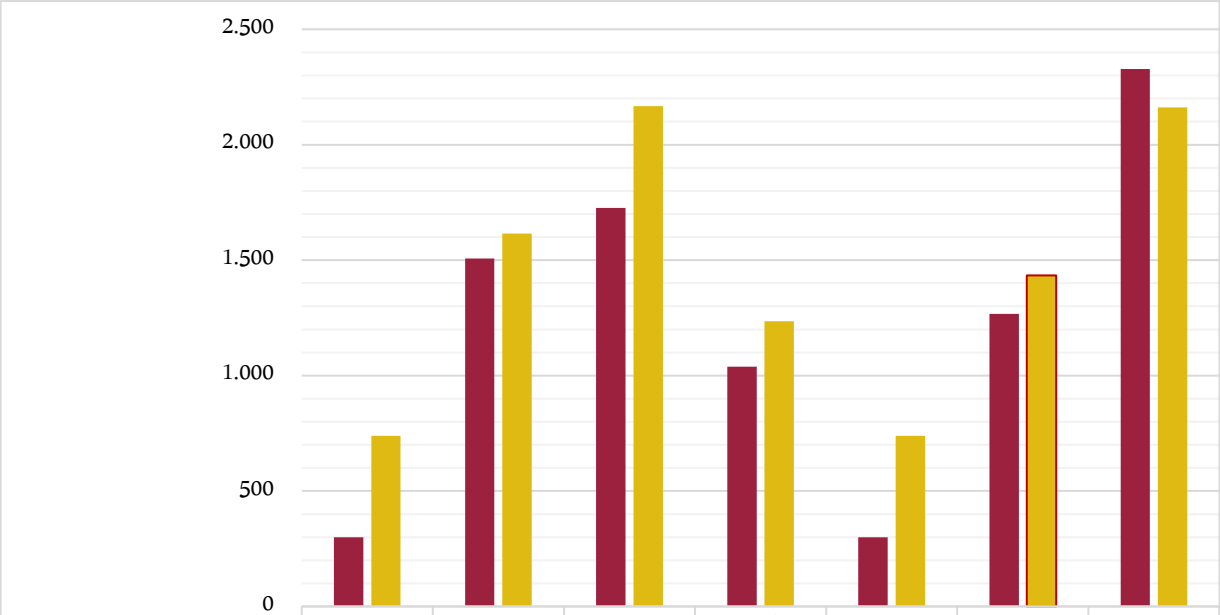

	الجزائر	البرازيل	الصين	اليابان	نيجيريا	روسيا	سنغافورة
البرنامج في الثنائية 2018-19	300	1507	1726	1039	300	1268	2328
البرنامج في الثنائية 2020-21	739	1615	2167	1235	739	1434	2162

ملاحظات

1 تتيح الحكومات المضيفة أماكن للمكاتب دون أي تكلفة في الجزائر والصين واليابان (الصناديق الائتمانية لليابان) ونيجيريا والاتحاد الروسي وسنغافورة.

2 أُفتتح مكتب الجزائر في فبراير 2019 وأُفتتح مكتب نيجيريا في يناير 2020.

3 يبلغ عدد الموظفين في المكاتب الخارجية كما هو وارد في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 20-21 ما يلي: الجزائر، 1؛ البرازيل، 4؛ الصين، 5؛ اليابان، 2؛ نيجيريا، 1؛ الاتحاد الروسي، 4؛ وسنغافورة، 4؛ بما في ذلك المناصب المؤقتة.

4 تُستثنى تكاليف التنسيق على مستوى المقر، المدرجة في الميزانية، والتي تشكل جزء من برنامج الويبو 21 (الإدارة التنفيذية). وبالنسبة للفترة 2018-2019، بلغت هذه التكاليف 427 ألف فرنك سويسري (منها 377 ألف فرنك سويسري للموظفين). وبلغ عدد الوظائف المدرجة في الميزانية في وحدة تنسيق المكاتب الخارجية التابعة لمكتب المدير العام 1.75 حسب مكافئ الدوام الكامل.

5 الميزانية المعتمدة، وليس الإنفاق الفعلي.

المصدر: التحليل الذي أجراه المكتب الوطني للتدقيق للمعلومات المقدمة من أمانة الويبو.

استراتيجية المكاتب الخارجية

6.2 يجب أن توفر استراتيجية المكاتب الخارجية خطة عمل واضحة لتحقيق أهداف محددة ولتركيز الموارد. وينبغي أن تُستمد منطقيا من الأولويات المحددة في خطة الويبو الاستراتيجية. ومن المتوقع أن تجمع الاستراتيجية بين التركيز على الحافظة الحالية، بما في ذلك قياس أولويتها وقيمتها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للويبو ووضع المعايير المستخدمة لإثراء القرارات بشأن توسيع أو تقليص المكاتب. وقد تشمل الاستراتيجية النظر في مدى ملاءمتها للأهداف والأولويات

البرنامجية؛ القدرة على تحمل التكاليف، والقدرة على الإنجاز، والقوى العاملة، والتكنولوجيا، والملكية، والأمن، والاعتبارات القانونية؛ والتوافق مع العملاء والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

7.2 ويصف البرنامج 20 من وثيقة البرنامج والميزانية للويبو للثنائية 20-21 استراتيجيات التنفيذ الشاملة لجميع المكاتب الخارجية وبعد ذلك استراتيجيات التنفيذ الخاصة بكل منها على حدة. وينصب تركيز الويبو فيما يخص الحافظة ككل على:

- التأكد من أن الشبكة توفر "امتدادا سلسا للمنظمة"، مما يساهم في إطار نتائج الويبو.
- تسهيل إنشاء أي مكاتب خارجية جديدة وفقا لقرارات الدول الأعضاء.
- توجيه النشاط إلى المجالات التي يُعتقد أن تكون فيها للمكاتب الخارجية ميزة نسبية من خلال قربها الجغرافي وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة وفهم الاحتياجات والمتطلبات واللغات المحلية - عبر ما يصل إلى 19 برنامجا من بين 29 برنامجا من برامج للويبو.[2]
- دعم تقييم الدول الأعضاء لشبكة المكاتب الخارجية مستقبلا من خلال لجنة البرنامج والميزانية.

8.2 وحُددت استراتيجية توسيع أو تقليص الشبكة في المبادئ التوجيهية التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وتتضمن هذه المبادئ:

- *تحديد أهداف المكاتب الخارجية*: حيث يجب أن تكون مستدامة، وتوفر شبكة بحجم مناسب، وتضيف القيمة وتتيح التكامل.
- *العملية التي ينبغي أن تسلكها الدول الأعضاء التي تود اقتراح إنشاء مكتب خارجي*: حيث تُدعى إلى تقديم المسوغات والمهمات وتحدد عمل المكتب والكيفية التي سيضيف بها القيمة، مع مراعاة الأولويات المحلية.
- *المعايير العامة التي ينبغي أن تستخدمها الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات بشأن موقع المكاتب الجديدة*: وهذا يعني أنه ينبغي إيلاء "الاعتبار الواجب" لمبدأ شبكة جغرافية مستدامة وعادلة وفعالة ولأغراض تنمية المناطق التي لا يوجد بها مكتب خارجي و"المواقع التي تضم مستخدمي خدمات الويبو العالمية الأساسية للملكية الفكرية".
- *تقديم الأمانة "تقريرً منفصلا يكونا تقنيًا ويصف الحقائق"*: معرفة مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية لعام 2015، والآثار المترتبة على الميزانية ووفورات الفعالية الممكن تحقيقها لكل حالة من الحالات.
- *تقييم حجم وأداء الشبكة*: حيث تجريه لجنة البرنامج والميزانية كل خمس سنوات.

9.2 ولا تضع المبادئ التوجيهية إطاراً شاملاً لدعم النهج الاستراتيجي الذي تتبعه المنظمة والرامي إلى تطوير الشبكة. وينصب التركيز على فتح مكاتب فردية مع عدم التعمق في مراعاة أهميتها الاستراتيجية والطريقة التي ستوفر بها الشبكة قيمة مضافة قابلة للقياس بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة. ولم تُراع بشكل كبير الظروف التي قد تُقلص فيها الشبكة لاحقًا ودوافع إغلاق مكتب ما في وقت ما على اعتبار أنه حقق أهدافه في المشاركة. وأثناء تحديد المعايير العامة التي يجب

[2] ليس للمكاتب الخارجية دور فيما يتعلق بالبرامج في إطار الهدف الاستراتيجي الخامس (المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية)، والسادس (التعاون الدولي بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية) والتاسع (دعم إداري ومالي فعال).

مراعاتها في القرارات المتعلقة بالمكاتب الجديدة، لا توفر المبادئ منهجية لتقييم هذه المعايير أو الترجيح ذي الصلة الذي يمكن تطبيقه.

10.2 ولم تحدد لجنة البرنامج والميزانية دور الأمانة بوضوح، إذ طلبت منها تقديم "تقرير يصف الحقائق"، مما يعني ضمنيا، أن تتفادى إصدار أي حكم. وفي حين أنه من اختصاص الدول الأعضاء بشكل عام الاحتفاظ بهذه الأمور لنفسها، فلا ينبغي أن ينجم عن ذلك وضع حدود أمام الأمانة في الدعم الفني الذي يمكن أن تقدمه في إعداد توصيات موضوعية. وقد يؤدي عدم تقديم هذا الدعم إلى المخاطرة بالمساهمة في المناقشة الطويلة واتخاذ القرار. ووافقت الدول الأعضاء في الويبو في عام 2016 بعد تلقيها 18 اقتراحًا على فتح مكتبين في الجزائر ونيجيريا.[3] وأُفتتح مكتب الجزائر في أوائل عام 2019 في حين أُفتتح مكتب نيجيريا في يناير 2020 بعد تأخيرات في العثور على إيواء لائق.

11.2 وعلى الرغم من الاتفاق على المبادئ في عام 2015، نرى أن نهج الويبو تجاه المكاتب الخارجية ما يزال يشهد مناقشة مطولة على مدى سنوات عديدة. واستند دور الأمانة في دعم المناقشات الأخيرة التي أجرتها الدول الأعضاء إلى وجهة نظر مفادها أن سلطاتها محدودة لتنفيذ القرارات في هذا المجال، وبالتالي فقد قدمت توجيهات أقل بكثير مما قد تقدمه بشأن أي تطورات أخرى داخل الويبو. وقد قلصت من تعليقاتها على اتخاذ قرارات المكاتب الخارجية لتقدم تقرير تقني أساسي يصف الحقائق بشأن المقترحات. وعلى سبيل المثال، لم تصدر الأمانة العامة نموذجًا موحدا تستخدمه الدول الأعضاء عند تقديم مقترحات مكاتبها الخارجية. وسيحدد هذا الإجراء المتطلبات الخاصة لتقديم المعلومات والأدلة، بغية إجراء مقارنة متسقة بين المقترحات.

12.2 واختارت الأمانة عند استلام مقترحات المكاتب الجديدة وعند إعداد تقريرها للدول الأعضاء عدم تقديم تعليق على الاستدامة التقنية والمالية عل اعتبار أن المقترحات المقدمة تحتوي على بيانات ليست موثوقة بما يكفي لإجراء المقارنات. ورأت أنه كان من الصعب عليها مقارنة المقترحات بشكل مستقل باستخدام مجموعة من المؤشرات الموضوعية. ونتيجة لذلك، ليس لدى الدول الأعضاء معلومات موضوعية مثبتة لإثراء عملية اتخاذ القرار.

13.2 ونرى أن هناك مخاطر تواجه النهج الذي تسلكه الويبو حاليا في تحديد الشبكة المثلى من المكاتب الخارجية وذلك للأسباب التالية:

- عدم تقديم وصف كافي للمنهجية المتبعة من أجل الموازنة بين المعايير المتنافسة المحتملة لاتخاذ القرار. وقد يعكس هذا حالة استراتيجية غير متطورة مثبتة بالأدلة.
- عدم استغلال المهارات التقنية للأمانة في الوقت الحالي.
- وجود تكلفة ضخمة فيما يخص الفرصة البديلة ستتحملها المنظمة وتتعلق بالمفاوضات المطولة التي قد لا تكون معقولة.

14.2 وقد يبدو القرار الأخير الذي اتخذته الدول الأعضاء بتأجيل المزيد من المداولات بشأن المكاتب الخارجية إلى ما بعد نتائج التقييم في عام 2021.

التوصية 2: ينبغي للويبو أن تنظر في وضع استراتيجية أوضح للمكاتب الموجودة خارج جنيف مع مراعاة أولويات الأعمال والأولويات التشغيلية المحددة في خطتها الاستراتيجية المقبلة ووضع معايير أوضح لدعم عملية اتخاذ القرار.

---

[3] الصفحة 55 من الوثيقة WO/PBC/25/22.

التوصية 3: باتباع استراتيجية أوضح، ينبغي للويبو أن تنظر في إدخال تعديلات على موازنة المسؤوليات بين الدول الأعضاء والأمانة فيما يتعلق باتخاذ قرارات المكاتب الخارجية.

15.2 وفي ضوء "المبادئ التوجيهية الحالية بشأن مكاتب الويبو الخارجية"، ترى الأمانة أنه ينبغي للدول الأعضاء النظر في هاتين التوصيتين.

حوكمة المكاتب الخارجية

16.2 يتمثل المبدأ الأساسي في ضرورة أن تكون لشبكة مكاتب الويبو الخارجية قيمة مضافة وضرورة أن تكمل أنشطة الويبو الجارية في المقر الرئيسي ولا تكررها. ويتطلب هذا الأمر حوكمة فعالة واتباع ترتيبات إدارية. واتخذت الأمانة خطوات لإضفاء الطابع الرسمي على نهجها في إدارة الشبكة وهي كالتالي:

- إنشاء وحدة تنسيق للمكاتب الخارجية في مكتب المدير العام يوجد على رأسها مدير يرفع تقارير إلى رئيس الموظفين.
- ترشيح كبار المديرين للعمل كمشرفين على المكاتب الخارجية الفردية مع تولي رئيس الموظفين التنسيق العام بينها.
- وضع بنية عامة للمكاتب بغية تحسين الاتصال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتكامل بين المكاتب الخارجية والمقر الرئيسي.
- عقد مؤتمرات الفيديو بين المكاتب الخارجية والمقر الرئيسي؛ إلى جانب مشاركة ممثلين عن المكاتب الخارجية في اجتماعات الأمانة العامة واجتماعات الإدارة التي يترأسها المدير العام.
- تعزيز تنقل الموظفين بين المقر الرئيسي والمكاتب الخارجية.
- حضور الجمعيات العامة السنوية للويبو من قبل رؤساء المكاتب الخارجية لتحسين كيفية تعامل المكاتب مع الأمانة والدول الأعضاء وتلقي التدريب.
- دعوة المكاتب الخارجية لتقديم تقارير نصف شهرية تلخص الأنشطة والخطط الأخيرة مع وحدة التنسيق تقاسم هذه على نطاق أوسع.

17.2 ويصدر كل مكتب خارجي خطة عمل سنوية تتماشى مع النتائج المتوقعة واستراتيجيات التنفيذ المنصوص عليها في البرنامج 20 من البرنامج والميزانية للثنائية. وتستعرض وحدة تنسيق المكاتب الخارجية التابعة للأمانة خطط العمل التي تساهم فيها شعبة أداء البرنامج والميزانية، قبل موافقة المدير العام عليها.

18.2 وحسب تقييمنا فقد نفذت الأمانة استجابة مهيكلة على حوكمتها للمكاتب الخارجية. ومع ذلك، فاتباع نهج متكامل بما تحمله الكلمة من معنى يتطلب استمرار الاتصالات عن طريق الأمانة. فعلى سبيل المثال، يعتمد تقاسم الأنشطة بين المكاتب الإقليمية والمكاتب الخارجية على التفاوض بشأن مجالات التركيز وطرق العمل، مع الإقرار بالقدرات والموارد ذات الصلة التي تتوفر عليها المكاتب الخارجية والفرق التابعة للمقر الرئيسي. ويمكن أن يستكشف التقييم المقترح الذي سيُجرى على شبكة المكاتب الخارجية في عام 2021 ما إذا كان هذا التكامل قد تحقق عمليًا.

19.2 ونرى أن هناك مجال لتحسن المكاتب الخارجية تركيزها في تقاريرها نصف الشهرية. وتقوم وحدة التنسيق باستعراض التقارير وتعديلها وتوحيدها، ولكن هناك نقص في التحقق من صحة البيانات لضمان أن تكون التقارير متينة. ونلاحظ أن

شعبة الرقابة المستقلة لم تجر تدقيقا على المكاتب الخارجية في السنوات الأخيرة، وأن التحقق المستقل من البيانات المبلغ عنها قد يكون مفيدا.

20.2 ونلاحظ أن تقارير المكاتب الخارجية ثقيلة في السرد ولا تركز بوضوح على الأنشطة أو تفاعلات أصحاب المصلحة التي من شأنها أن تثبت بشكل أفضل مساهمة المكاتب الخارجية في البرنامج والميزانية الشاملة للويبو. وكمثال آخر على إمكانية التحسين، لا تتماشى هذه التقارير بشكل وثيق مع خطط عمل المكاتب الخارجية المتفق عليها كجزء من عملية البرنامج والميزانية، مما يقلص من فائدتها كوثيقة مساءلة.

التوصية 4: ينبغي للويبو أن تنظر في تدابير لتعزيز تقارير الأنشطة والخطط التي تضعها المكاتب الخارجية عن طريق:

- **التأكد من أن تتبع هذه التقارير بشكل وثيق الأنشطة المتفق عليها في خطط عمل البرنامج والميزانية، مما يتيح إجراء تقييم أوضح عن التقدم الذي أحرزه المكتب الخارجي.**
- **اعتماد نظام "الخطة المركزة" في هذه التقارير وذلك بتسجيل المقاييس والأنشطة والالتزامات الرئيسية والخطوات التالية الرئيسية التي نبغي اتخاذها بما يتماشى مع خطة العمل المتفق عليها.**
- **استعراض تواتر التقارير الرسمية عن أنشطة المكاتب الخارجية، إذا استكملت ببلاغات أخرى أكثر انتظاما.**

التوصية 5: ينبغي أن تنظر شعبة الرقابة المستقلة التابعة للويبو في فائدة إجراء تدقيق لعمليات المكاتب الخارجية وتدفق المعلومات بين المكاتب والمقر الرئيسي.

قياس أداء المكاتب الخارجية

21.2 توفر الترتيبات الفعالة لقياس الأداء وسيلة أخرى لضمان مساهمة المكاتب الخارجية بفعالية في إطار نتائج الويبو. ونلاحظ أن استراتيجيات التنفيذ الشاملة لحافظة المكاتب الخارجية ككل، الموصوفة في البرنامج 20 من البرنامج والميزانية، عالية المستوى وتركز على طرق العمل بدلاً من التدخلات الموضوعية.[4]

22.2 ويحدد البرنامج 20 استراتيجية تنفيذ لكل مكتب خارجي والنتائج المتوقعة الفردية التي يساهم فيها كل مكتب خارجي إلى جانب مؤشرات الأداء ذات الصلة. ولكل مكتب خارجي خطوط أساس منفصلة وهدف مسطر. وتوفر التقارير السنوية عن أداء البرنامج والميزانية بيانات حول أداء المكاتب الخارجية الفردية.

23.2 ورغم تقاسم المكاتب الخارجية بعض الخصائص المشتركة مثل قدرتها على إتاحة التمثيلية والمشاركة على المستوى المحلي ودعم خدمة عملاء تكون أكثر استجابة، فإن أولوياتها وأنشطتها ستختلف وفقًا لسياقها التشغيلي. ويقر المكتب الوطني للتدقيق بأنه من المناسب أن يكون لدى المكاتب الخارجية بعض التدابير المشتركة، على الرغم من أن السياق التشغيلي الخاص بكل منها يعني ضمنيًا أنه يجب أن يكون لكل مكتب على حدة نتائج ومؤشرات مصممة خصيصا له.

24.2 وستتحسن المساءلة إذا كان كل مكتب خارجي قد صمم النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء خصيصا له، بالاعتماد على مجموعة واسعة من النتائج والمؤشرات المتوقعة المستخدمة في إطار نتائج الويبو. ويجب أن يؤكد هذا النهج المصمم خصيصا لها

[4] تعتبر الإشارة إلى دعم تقييم شبكة مكاتب الويبو الخارجية التي ستجريها لجنة البرنامج والميزانية في عام 2021 استثناءً. انظر الصفحة 124 من وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2020-21.

بدوره على وضع خطط عمل خاصة بكل مكتب خارجي على حدة. وقد وضحنا فائدة اتباع نهج تجزيئي أكثر باستخدام واحد من "التدابير" العديدة المحتملة من مختلف بيئات التشغيل في المختلفة للمكاتب الخارجية: أنماط انضمام البلدان المضيفة للمكاتب الخارجية إلى معاهدة الملكية الفكرية (الشكل 5).

الشكل 5: انضمام المكاتب الخارجية في البلدان المضيفة إلى المعاهدات

موقع المكتب الخارجي (تتولى سنغافورة تقديم الخدمات للبلدان المكتوبة بخط مائل)	المعاهدات بشأن الملكية الفكرية									
	اتفاقية برن	معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف	معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي	معاهدة بكين	معاهدة مراكش	معاهدة التعاون بشأن البراءات	معاهدة سنغافورة	اتفاق لاهاي	اتفاق/بروتوكول مدريد	اتفاق لشبونة
الجزائر	■	■	■	■		■			■	■
البرازيل	■				■	■			■	
الصين	■	■	■	■		■			■	
اليابان	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
نيجيريا	■	■	■	■	■	■				
الاتحاد الروسي	■	■	■	■	■	■	■	■	■	
سنغافورة	■	■	■		■	■	■	■	■	
إندونيسيا	■	■	■			■			■	
تايلاند	■				■	■			■	
ماليزيا	■	■	■			■			■	
الفلبين	■	■	■		■	■			■	
فييتنام	■					■		■	■	
كمبوديا				■		■		■	■	■
بروناي	■	■	■			■		■	■	
ميانمار										
لاوس	■					■			■	

ملاحظات:

1 يشير نمط الانضمام غير المتكافئ عبر البلدان المضيفة إلى قيمة نظام قياس الأداء الأكثر تخصيصاً.
2 تشير الخانة المظللة إلى أن البلد المضيف المحدد قد انضم إلى المعاهدات ذات الصلة.
3 يمثل هذا الوضع حتى 31 يناير 2020. ويدرك المكتب الوطني للتدقيق أن الصين على وشك الانضمام إلى نظام لاهاي.
4 المعاهدات المذكورة أعلاه هي تلك المشار إليها حاليًا في البرنامج 20 في إطار النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء.

المصدر: تحليل المكتب الوطني للتدقيق الذي قدمته أمانة الويبو.

25.2 ويضم البرنامج 20 ما مجموعه 14 مؤشراً يستخدم لقياس أداء المكاتب الخارجية. وتقيس أربعة من هذه المؤشرات النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين أبلغوا عن "فهمهم بشكل أفضل" أنظمة الملكية الفكرية بعد مشاركتهم في أنشطة المكاتب الخارجية (حلقات العمل وما إلى ذلك). ورغم أنها تركز على النتائج - والتغيير الذي يحدثه المكتب الخارجي- لا تقدم هذه التدابير أي إشارة إلى حجم أصحاب المصلحة الذي فهموا بشكل أفضل أنظمة الملكية الفكرية. وقد يشير المؤشر الحقيقي أيضًا إلى عدد أصحاب المصلحة الذين يصفون فهمهم بشكل أفضل أنظمة الملكية الفكرية. وبهذه الطريقة، ستنطلق المؤشرات في تقديم مزيد من التفاصيل عن المساهمات بعد المشاركة في أنشطة المكاتب الخارجية. ويمكن اقتباس النتائج ومؤشرات الأداء المتوقعة من إطار النتائج الحالي لدى الويبو وذلك بغرض الحفاظ على مبدأ التعاون والتآزر عبر البرامج.

26.2 ونظراً لاحتمال قيام المكاتب الخارجية بدور هام في تسهيل تحقيق مشاركة أفضل مع أصحاب المصلحة، ينبغي أن يكون الهدف من المؤشرات هو قياس تقييم أصحاب المصلحة للمساهمة التي تقدمها المكاتب لتحسين فهم أنظمة الملكية الفكرية والمشاركة مع المكاتب. وقد يتضمن التحليل الأكثر منهجية للأداء استقصاء دوري لأصحاب المصلحة في المكاتب الخارجية باستخدام مجموعة من الأسئلة المتسقة على مر الزمن. ويمكن أن يستند هذا الاستقصاء إلى الاستقصاء الحالي لتصورات الويبو التي أُجريت بخصوص البرنامج 19 (الاتصالات)، بما يضمن التخصيص الكافي للنماذج ومواضيع الأسئلة

27.2 وسيساعد إدخال تحسينات على هذه المؤشرات لقياس هذا النوع من البيانات على توفير معايير أكثر موضوعية لتحديد المزايا النسبية لفرادى المكاتب وشبكتها العامة. وسيساعد هذا على إثراء عملية اتخاذ القرار والقيمة التي تضيفها إلى المنظمة وسيتيح بيانات مفيدة لإثراء وتوجيه أي توسيع إضافي للشبكة.

التوصية 6: إلى جانب المؤشرات والتدابير القائمة، ينبغي للويبو أن تنظر في وضع نوافذ نتائج محددة ومؤشرات أداء ذات صلة بكل مكتب خارجي على أن تعكس الظروف الفريدة لأولويات التنفيذ الخاصة بكل مكتب والسياق المحلي.

التوصية 7: ينبغي للويبو أن تنظر في إجراء استقصاءات مستقلة ومنتظمة لأصحاب المصلحة من البلدان المضيفة لقياس آرائهم بشأن مساهمات المكاتب الخارجية، ومعرفة توجهات هذه المكاتب وتحركاتها، وضمان أن تبقى لصيقة ومركزة على أهداف الويبو الأساسية.

التقييم والتعليقات

28.2 يعتبر إطار نتائج الويبو جزءًا رئيسياً من آلياتها لجمع البيانات لإثراء وإدارة تحسين الأعمال. وتُستخدم بيانات الأداء لتحديد أولويات الموارد والجهد بما يتماشى مع أهداف الأعمال. وإلى جانب ذلك، تُعد آلية التقييم مفتاحًا لتقييم أداء وفعالية الموارد المخصصة لتحقيق الأهداف. ويفحص التقييم تنفيذ تدخلات البرنامج والآثار التي تخلفها وتأثيراتها وتكاليفها المقصودة وغير المقصودة. وتشكل النتائج التي تنبثق عن التقييم مصدرًا مهمًا للمعلومات لأغراض المساءلة وهي وسيلة لتحسين التدخلات الحالية وتصميم المستقبلية بشكل أفضل.

29.2 والتزمت لجنة البرنامج والميزانية التابعة للويبو بتقييم شبكة المكاتب الخارجية في عام 2021. وندرك أن اختصاصات هذا التقييم ستوافق عليها لجنة البرنامج والميزانية في 2020. وبينما سيكون للأعضاء أولوياتهم الخاصة في تحديد نطاق الاستعراض، سيحتاج المكلفون بإجراء التقييم إلى النظر فيما يلي:

- أفضل طريقة لتقييم المساهمة **الإضافية** للمكاتب الخارجية أو أثرها في إطار تحقيق الأهداف بشكل عام؛
- ونطاق أي تقييم *للعمليات* مع توضيح كيفية عمل المكاتب الخارجية في على أرض الواقع ومع أصحاب المصلحة الآخرين؛
- والتكاليف الإجمالية المتكبدة لاحترام الترتيبات، وفوائد التكلفة النسبية مقابل الوسائل الأخرى لتحقيق نتائج مماثلة؛
- تقييم أي مخاطر تجارية تنجم عن الحفاظ على الشبكة أو توسيعها.

30.2 وسيتطلب تقييم أثر المكاتب الخارجية معالجة تحديات قياس النتائج، وهي تحديات مرتبطة باختلاف سياقات التشغيل وتركيز عمل كل مكتب وكذا معالجة تحدي فصل الأثر الإضافي للمكاتب الخارجية عن عمليات الويبو الواسعة ودور

مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. ومن المحتمل أن يضيف تقييم العمليات لمحة عن كيفية قيام المكاتب الخارجية بعملها، وما إذا كان عملها يكمل بعضه بعضا والطريقة التي يتم بها ذلك وما إذا كان هذا يتماشى مع التوقعات المنتظرة. ويمكن أن يساعد تقييم العمليات في تنقيح أي تدخل لزيادة فرص نجاحه ويمكن أن يثري معايير اتخاذ القرار الاستراتيجي فيما يتعلق بالشبكة.

31.2 وبالنظر إلى حجم أنشطة المكاتب الخارجية ذات الصلة، ينبغي للويبو أن تضع في اعتبارها مدى تعقيد تقييمها، وينبغي أن يتناسب ذلك مع مستوى الموارد المخصصة لهذا البرنامج. ومن شأن الاستعراض السليم أن يتيح معلومات بالغة الأهمية يمكن للويبو من خلالها أن تضع استراتيجية متماسكة تهم مستقبل شبكة المكاتب الخارجية وأن يوفر أساساً سليماً لاتخاذ القرارات في المستقبل. ومن المهم أن تتضمن هذه الاستراتيجية عند وضعها إطاراً تستطيع الأمانة من خلاله دعم عملية اتخاذ القرارات في الدول الأعضاء وتقييم أي حالات مستقبلية. ونرى أن من شأن ذلك أن يعمم على نحو أفضل عملية اتخاذ القرارات ويسهل الخروج باستنتاجات مبكرة.

الجزء الثالث

مسائل أخرى للهيئات الرئاسية في الويبو

1.3 بموجب اختصاصات المدقق الخارجي، يتعين على المدير العام إبلاغنا عن أي مدفوعات على سبيل الهبة أو حالات احتيال مثبتة ارتكبت أو حددت في 2019. ولم يتم الإبلاغ عن حالات تتعلق بالمدفوعات على سبيل الهبة. ولم نجد أي حالات احتيال خلال فترة تدقيقنا، ولم يبلغنا المدير العام عن أي حالات احتيال أو شطب تتعلق بنشاط احتيالي.

توصيات العام السابق

2.3 نلخص في هذا القسم التقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ التوصيات السابقة. ويقدم الملحق الأول استعراضا أكثر تفصيلا حول التقدم المحرز في تنفيذ كل توصية من توصيات العام السابق بناءً على البيانات المتاحة في قاعدة البيانات المركزية TeamCentral للويبو حتى 31 مايو 2020.

3.3 واعتباراً من مايو 2020، من بين 23 توصية معلقة من عام 2018 والسنوات السابقة، وجدنا أنه تم تنفيذ 10 توصيات وبالتالي تم إغلاقها، لتظل 13 توصية قيد التنفيذ. ويحتوي الملحق الأول على تعليقات أكثر تفصيلاً عن حالة التوصيات السابقة. وعلى الرغم من ذلك من المهم أن نشير إلى أن العديد من توصياتنا السابقة لها تواريخ تنفيذ طويلة الأمد إلى حد كبير، حيث رأينا تنفيذ ثلة من الأنشطة الجوهرية أو عدم تنفيذ أي نشاط في عام 2019. ونتيجة لذلك، حتى وقتنا الحالي لم يُشرع في تنفيذ العديد من توصياتنا السابقة. ونحث المنظمة على استعراض إمكانية اتخاذ إجراءات مبكرة لتأمين فوائد التحسينات التي تم إدخالها.

4.3 ونحن ندرك الظروف الصعبة التي شهدتها الآونة الأخيرة والتي ستؤثر على قدرة الإدارة على تنفيذ التوصيات. ونرى أنه يجب بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتنفيذ أو إعادة تقييم إمكانية تطبيق التوصيات السابقة التي لا تزال معلقة. وتُعد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة منتدى مناسبا يمكن من خلاله مناقشة أي تغييرات يُحتمل إدخالها على خطط تنفيذ هذه التوصيات.

شكر وتقدير

5.3 نتقدم بأسمى آيات الشكر للسيد المدير العام وموظفيه على تعاونهم في تسهيل مهمتنا للتدقيق. لقد اكتنفت عملية التدقيق في 2019 صعوبات جمة بسبب الاضطرار إلى العمل عن بعد، ولكن بفضل الجهود التي بذلها الموظفون لدعم عملية التدقيق تمكنا من احترام الجداول الزمنية المقررة بهدف دعم الهيئات الرئاسية للويبو.

النسخة الأصلية كما هي موقعة

جاريث ديفيز

المراقب والمدقق العام، المملكة المتحدة – بصفته المدقق الخارجي

29 يونيو 2020

الملحق 1

متابعة تنفيذ توصيات العام السابق

(المصدر: تقرير قاعدة البيانات المركزية TEAMCENTRAL للويبو في 31 مايو 2020)

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
2014	يمكن للويبو أن تفصح عن تفاصيل أصول التراث التي تشمل المصنفات الفنية في ملاحظات البيانات المالية وأن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز نظمها الأمنية بغية منع فقدان أي من هذه الأصول.	أعدت الويبو بياناً مفصلاً عن أصول التراث أُدرج في البيانات المالية لعام 2019. ويتضمن ذلك معلومات عن العدد أو الأصول المحتفظ بها، وتفصيل الأصول حسب النوع، ونظرة عامة على سياسات إدارة أصول التراث وتتبعها.	تقدم الملاحظة 7 على البيانات المالية معلومات إضافية بشأن أصول التراث التي تديرها الويبو.	منفذة بالكامل
2017 (WO/PBC/28/4 R#5	أن تجري الإدارة، فضلاً عن ترجمة المبادئ التوجيهية بشأن التصنيف إلى اللغات الأخرى، تحليلاً لأسباب الأخطاء التي ترد في الطلبات وأن تتخذ تدابير للتخفيف من ذلك.	تُرجمت المبادئ التوجيهية بشأن التصنيف (إصدار 2018) إلى اللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة. ويجري إعداد إصدار 2019. وهذا الإصدار هو عبارة عن سياسة في الوقت الحالي. وقد شرع رئيس دائرة دعم العمليات في تحليل المخالفات.	أحطنا علما بتعليقات الأمانة ونعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل.	منفذة بالكامل
2017 (WO/PBC/28/4) R#6	"1" أن تضع الإدارة استراتيجية ومعايير وممارسات فضلى محددة جيداً لخدمة العملاء، تكون مدعومة بنظام تعقيبات فعال قائم على الجودة، لتلبية احتياجات العملاء بفعالية. "2" ونوصي أيضاً بأن تجري الإدارة	أُعد استبيان آراء بغرض قياس مدى رضا العملاء عن خدمة الاتصال بمدريد وجمعت الاقتراحات حول طرق تحسينها. وأدخلت تحسينات عديدة على الاستبيان حيث يتيح الآن إمكانية إعداد التقارير الآلية. ووضعت سياسة ومعايير تتعلق بتوقيت إرسال الردود وأُنشئت ردود نموذجية باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية: فقد تمت معالجة 80 في المائة من رسائل البريد الإلكتروني إلى وحدة الخط الإعلامي لمدريد MIU في غضون يومي عمل؛ وتم الرد على 80 في المائة على الأقل من المكالمات الهاتفية	أحطنا علما بتعليقات الأمانة ونعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل.	منفذة بالكامل

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	استقصاءات منتظمة للعملاء، حسبما ورد في ميثاق خدمة العملاء، للحصول على تعليقات لتحسين الخدمات المقدمة لهم.	في نفس اليوم. وفي عام 2019، أُرسل 90 في المائة على الأقل من رسائل البريد الإلكتروني في غضون 24 ساعة؛ وتم الرد على ما لا يقل عن 80 في المائة من رسائل البريد الإلكتروني إلى وحدة الخط الإعلامي لمدريد في غضون 48 ساعة؛ وتم الرد على 90 في المائة على الأقل من المكالمات الهاتفية في نفس اليوم. وبسبب رحيل مدير شعبة المعلومات والترويج في مدريد، تأخر العمل فيما يخص إجراء المزيد من التطورات على التوصية. وسيُستأنف العمل على ذلك عند تعيين المدير الجديد. وتتولى إدارة الملكية في مدريد المسؤولية عن مكون مدريد فيما يخص رضاء عملاء الويبو لعام 2019 وتتولى تنسيقه شعبة التسويق وخدمة العملاء. وحُددت المجالات الرئيسية التي سيتم قياسها في الاستقصاء وسُلمت النماذج الخاصة بمدريد. وتتمثل الخطوة التالية في استعراض مشروع الاستبيان الذي ستقدمه الشركة المسؤولة عن الاستقصاء. وبالنسبة إلى عملية 2019 هذه، سيقيم الاستقصاء رضا العملاء عبر نقاط اتصال مختلفة مع سجل مدريد (وليس فقط بالنسبة لإيداع الطلبات كما تم سابقًا). وينبغي إطلاق الاستقصاء حول رضا العملاء قبل نهاية عام 2019.		
2017 (WO/PBC/28/4) R#7	"1" نوصي بأن تستخدم الإدارة أدوات تكنولوجيا المعلومات لإجراء عمليات مراقبة الجودة/ضمان الجودة بفعالية وأن تجري عملية مراقبة الجودة بصفة دورية كما هو منصوص عليه.	توقف المشروع في 2018 بسبب تضارب الأولويات. وبدلاً من ذلك، نُفذت عملية تكنولوجيا المعلومات لأغراض أخذ النماذج التي تستخدم نظام MIRIS لإنتاج البيانات بغية توليد ملفات بنسق excel. وأُطلقت العملية في الربع الثالث من عام 2018. وتُستعرض مستويات الجودة المقبولة وتُراجع على أساس سنوي.	أحطنا علما بتعليقات الأمانة ونعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل.	منفذة بالكامل

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	"2" أن تعتمد الإدارة أيضا سياسة لإجراء استعراض دوري لمستويات الجودة المقبولة.			
2017 (WO/PBC/28/4) R#8	أن تضع الإدارة استراتيجية طويلة الأجل للموارد البشرية لنظام مدريد من خلال التشاور وبهدف تحقيق توازن ملائم بين الموارد البشرية الدائمة والمرنة.	في سبتمبر 2019، وافق المدير العام على استراتيجية الموارد البشرية لسجل مدريد. ويمكن الآن اعتبار التوصية منفذة بالكامل.	أحطنا علما بتعليقات الأمانة ونعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل.	منفذة بالكامل
2017 (WO/PBC/28/4) R#9	أن تستعرض الإدارة هيكل الرسوم الحالي بهدف جعل اتحاد مدريد قائماً بذاته، بعد تقييم تأثيره على انضمام أعضاء جدد وعلى استخدام نظام مدريد.	أخذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز منذ صياغة التوصية، يعتقد أنه يجب تقسيم التوصية إلى مكونات مختلفة مع تحديد التنفيذ الكامل لكل مكون على حدة.	أحطنا علما برد الإدارة وسنعيد النظر في هذا المجال خلال تدقيق 2020.	قيد التنفيذ
2017 (WO/PBC/28/4) R#16	أن تضع الويبو خطة مناسبة لتنفيذ التوصيات المتبقية من تقرير الخبير لعام 2012 لتحسين النفاذ المادي إلى مجمع الويبو.	تتضمن خطة العمل ما يلي: بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2019، منح ولاية محددة للمهندس المعماري المتخصص الذي تعاقدت معه الويبو في نهاية عام 2018 عقب مناقصة أجريت عام 2018؛ بحلول نهاية الربع الثالث من عام 2019، آلية التنفيذ المقترحة من المهندس المعماري فيما يتعلق بالتوصيات المتبقية في تقرير الخبراء لعام 2012؛ بحلول نهاية الربع الأخير من عام 2019، استعراض الويبو لآلية التنفيذ المقترحة، وعند الاقتضاء، قبول إجراءات التنفيذ وفقًا للأولوية والتكلفة المقدرة والإطار الزمني.	وُضعت خطة عمل وهي قيد التنفيذ. وعلى هذا الأساس نعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل.	منفذة بالكامل

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
2018 (WO/PBC/30/4) R#1	إعادة النظر في تكوين التعليقات المالية، والنظر في نطاق الإفصاح ليكون أكثر إيجازا في البيانات المالية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي	عُقدت جلسة مع المدقق الخارجي في 2 أكتوبر 2019، تم خلالها تحليل البيانات المالية لعام 2018 لتحديد المجالات التي يمكن أن تكون فيها الإفصاحات أكثر إيجازاً وكيف جعل الوثيقة في عامتها مبسطة. وأُعدت عقب ذلك نسخة معدلة من البيانات المالية لعام 2018 في نوفمبر 2019، والتي تضمنت التغييرات المقترح إدخالها على العرض، وتم تقديمها إلى المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق المؤقتة. وتستند البيانات المالية لعام 2019 إلى هذه النسخة المعدلة.	استعرضت الإدارة البيانات المالية وأصدرت تقريراً مبسطا.	منفذة بالكامل
2018 (WO/PBC/30/4) R#2	وضع نهج أكثر انتظاما لمراجعة حسابات مراقبة الميزانية لضمان تحليل الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع بانتظام، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة للعناصر القديمة و/ أو غير القابلة للتحصيل.	بالنسبة لعملية الإغلاق في سبتمبر 2019، أُعدت قائمة بحسابات كشوف الميزانية العمومية لضمان إجراء التحليل المطلوب وتوثيقه بالكامل. وشمل ذلك إعداد تفاصيل مصنفة حسب العناصر وتحليل الأرصدة حسب الاقتضاء. وتكررت هذه الممارسة في ختام عملية إغلاق في 2019 وأدرجت في جدول الإغلاق المالي لشعبة الشؤون المالية.	تولت الإدارة وضع عملية الاستعراض وتنفيذها بخصوص حساباتها لمراقبة الميزانية.	منفذة بالكامل
2018 (WO/PBC/30/4) R#3	وضع استراتيجية للاستفادة من الأدوات التحليلية في تعزيز العمليات المؤسسية الأساسية وأتمتتها ومراقبتها، ودمجها في بيئة الرقابة بوصفها دليلا يدعم بيان الرقابة الداخلية.	قبلت الإدارة هذه التوصية. تخطط الويبو لوضع استراتيجية بحلول سبتمبر 2020 تركز على الهدف المتمثل في الاستفادة من قوة الأدوات التحليلية لتعزيز وأتمتة مراقبة العمليات التجارية الأساسية، ودمجها في بيئة الرقابة بوصفها دليلا يدعم بيان الرقابة الداخلية. وعملت الويبو مع استشاري خارجي لصياغة محتوى الاستراتيجية وستتشاور داخليا لاستكمال الاستراتيجية بحلول سبتمبر 2020،	أحطنا علما برد الويبو وقد أجرينا بعض المناقشات الإضافية حول التحليلات خلال تدقيق 2019.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/09/30

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
		والشروع أيضا في العمل المحدد في استراتيجية 2020.		
2018 (WO/PBC/30/4) R#4	النظر في مواءمة دورة التخطيط وإعداد التقارير لشعبة الرقابة الداخلية مع الفترة المالية، مما يتيح الاستفادة من النتائج التي تتوصل إليها في ضمانات بيان الرقابة الداخلية	قبلت شعبة الرقابة الداخلية هذه التوصية. ولكن ينبغي الانتباه إلى أنه خلال الفترة الانتقالية اللازمة لتلك المواءمة، سيُقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة تقرير عن 6 أشهر (من يوليو 2019 إلى ديسمبر 2019) لأغراض دورات عام 2020.	أحطنا علما برد شعبة الرقابة الداخلية لمواءمة فترات الإبلاغ، وبالتالي نعتبر هذه التوصية منفذة بالكامل.	منفذة بالكامل
2018 (WO/PBC/30/4) R#5	مراجعة النطاق لمواءمة إطار الإدارة القائمة على النتائج مع إطار التبليغ الداخلي، لضمان أن التقارير الداخلية تتضمن المؤشرات المستخدمة في عملية الإدارة القائمة على النتائج. ومواءمة المراقبة الداخلية مع أولويات الأداء والمؤشرات المحددة في البرنامج والميزانية، وتسجيل التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل بانتظام.	قبلت إدارة الويبو هذه التوصية. وعُدّل إطار النتائج الخاص بالبرنامج 23 من البرنامج والميزانية المعتمدة للثنائية 21/2020 وذلك بغرض إدراج المقاييس الداخلية.	أحطنا علما بالتعديلات المدخلة على مؤشرات الأداء المبلغ عنها في الميزانية البرنامجية 21/2020. كما أحطنا علما بأن خطوط الأساس هي أهداف لم يتم تحديدها بعد.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/06/30
2018 (WO/PBC/30/4) R#6	ضمان أن مؤشرات الأداء الرئيسية لكل برنامج تحتوي على تدابير متوازنة على نحو مناسب لمواءمة الأنشطة مع الأهداف الاستراتيجية.	ضمان أن مؤشرات الأداء الرئيسية لكل برنامج تحتوي على تدابير متوازنة على نحو مناسب لمواءمة الأنشطة مع الأهداف الاستراتيجية. وسيُتناول ذلك في سياق وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 23/2022.	أحطنا علما برد الإدارة بشأن إدراج ذلك في الثنائية 23/2022.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2021/12/31

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
2018 (WO/PBC/30/4) R#7	دراسة الجوانب العملية لأنظمة البيانات المزمع استخدامها لإثبات الأداء في مرحلة تصميم المؤشرات، للتأكد من قدرتها على جمع مؤشرات الأداء الرئيسية وقياسها بقوة في بداية البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020.	قبلت الإدارة هذه التوصية. وسيُتناول ذلك إلى جانب البرامج كجزء من عملية تحديث خط الأساس/الهدف للثنائية 21/2020.	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/06/30
2018 (WO/PBC/30/4) R#8	استخدم معيار "تحقق بالكامل" للإبلاغ عن الأداء إلى الدول الأعضاء في المستقبل، عندما يكون الأداء 100 في المائة من القيم المستهدفة، على الأقل.	يُعد تقييم تحقيق المؤشرات ضمن نطاق ما من الممارسات الشائع اتباعها في الإدارة القائمة على النتائج. وبالتالي ستنظر الإدارة بتعمق في هذه التوصية. وسيجري استكشاف ذلك بشكل أكبر في سياق تقرير أداء الويبو للثنائية 19/2018.	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/12/31
2018 (WO/PBC/30/4) R#9	تقييم إلى أي مدى تقيس مؤشرات الأداء الحالية التقدم المحرز في معالجة الأولويات الأربع المحددة في استراتيجية الموارد البشرية 2017-21 قياسا سليما، بهدف تطوير مؤشرات جديدة أو بديلة، حيث توجد إما ثغرات كبيرة أو تركيز مفرط.	لا يمكن معالجة وضع مؤشرات بديلة إلا في سياق إعداد البرنامج والميزانية للثنائية. ووافقت الدول الأعضاء سلفا على وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2020-21 خلال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2019. وعلى هذا النحو، لا يمكن اقتراح مؤشرات جديدة إلا أثناء إعداد البرنامج والميزانية للثنائية القادمة (2022-23)، أي حوالي أوائل عام 2021.	أحطنا علما برد الإدارة بشأن إدراج ذلك في الثنائية 23/2022.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2021/12/31
2018 (WO/PBC/30/4) R#10	ضمان وجود (أ) حافظة لمؤشرات الأداء في البرنامج والميزانية يمكن للدول الأعضاء تفسيرها "بمفردها"؛ و(ب) أن	أُخذت هذه التوصية في الاعتبار على النحو الواجب أثناء إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 ونُقحت مؤشرات الأداء تبعاً لذلك. وحُددت 95% من خطوط الأساس و98% من الأهداف	أحطنا علما بالتغييرات في مؤشرات الأداء المبلغ عنها في الميزانية البرنامجية للثنائية 21/2020. كما أحطنا	منفذة بالكامل، ولكننا نلاحظ أن خطوط الأساس/أهداف البرنامج 23 لم

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	تعكس الأسس المرجعية والأهداف بصورة حقيقية التقدم المحرز بين الثنائيات.	التي توفر مؤشرات واضحة عن التقدم المخطط له في الثنائية. وسيُحدد الحد الأدنى من خطوط الأساس والأهداف المتبقية خلال عملية تحديث خط الأساس/الهدف وفقًا للممارسة المعتادة.	علما بأن أهداف/خط الأساس لم تحدد بعد لجميع مؤشرات البرنامج 23.	تُحدد كاملة مقارنة بالميزانية البرنامجية بشكل عام.
2018 (WO/PBC/30/4) R#11	رصد تنفيذ الإجراءات الواردة في خطة عمل تكافؤ الجنسين لعام 2018، والتبليغ عن التقدم المحرز (ومؤشرات مبكرة لتقييم الأثر) في تقارير الموارد البشرية المستقبلية.	قبلت الإدارة هذه التوصية. وستضمن إدارة الموارد البشرية أن تتماشى خطة عمل تكافؤ الجنسين بشكل مستدام مع سياسة الويبو المنقحة بشأن تكافؤ الجنسين وأن تُدمج فيها، على النحو الذي أوصى به تقييم وتدقيق سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين (EVAL 2019-02). وفي هذا الإطار، ستستعرض إدارة الموارد البشرية تنفيذ خطة العمل وتقدم تقريرًا عن التقدم المحرز في التقرير السنوي لعام 2021 بشأن الموارد البشرية.	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2021/03/01
2018 (WO/PBC/30/4) R#12	التعاون مع الدول الأعضاء لإزالة اللبس حول التمثيل الجغرافي للقوى العاملة.	قبلت الإدارة هذه التوصية. وكما جاء في جلسة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2019 وكما هو مبين في تقرير لجنة التنسيق خلال جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في أكتوبر 2019، أُجريت عملية مكثفة بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة في عامي 2015 و2016، والتي أعيد من خلالها النظر في اتفاق 1975 بشأن التمثيل الجغرافي الذي وافقت عليه الدول الأعضاء والذي أعقبه إعداد تقرير. ومن ناحية أخرى لم توافق الدول الأعضاء أثناء المناقشات التي جرت في 2015 و2016 على تعديل هذا الاتفاق. وتقع مسؤولية توضيح أو تعديل اتفاق 1975 على عاتق الدول الأعضاء وليس على الأمانة العامة، وهو ما لا يمكنه إلا أن يساعد الدول الأعضاء في مناقشاتها. وستنفذ الأمانة أي قرار بشأن مسألة التوزيع الجغرافي بمجرد أن تتخذها الدول الأعضاء. وفي غضون ذلك، تواصل الأمانة العامة اتخاذ إجراءات لتحسين	أحطنا علما بالقيود المفروضة وبتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/12/31

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
		التمثيل الجغرافي في قواها العاملة من خلال مبادرة جمعات التنسيق وزيارات التوعية الموجهة إلى الدول الأعضاء غير الممثلة.		
2018 (WO/PBC/30/4) R#13	مراجعة مدى فعالية التدريبات التي تقدمها، للتأكد من أنها تلبي احتياجات العمل الحالية، وأولويات استراتيجية إدارة المواهب.	قبلت الإدارة هذه التوصية. ويُتوقع وضع سياسة جديدة للتعلم والتطوير في عام 2020، وستتضمن تنقيح النهج المتبع في التدريب المقدم.	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/12/31
2018 (WO/PBC/30/4) R#14	التأكد من استخدام المدى الكامل لعلامات تقييم الأداء في التدريبات، كوسيلة للتدريب الموجه، وتحديد مواطن ضعف الأداء.	قبلت الإدارة هذه التوصية. ويُتوقع وضع سياسة جديدة للتعلم والتطوير في عام 2020، حيث سيتم التشاور بشأنها على نطاق واسع، وستتضمن تقييم الأداء وضعف الأداء والتدريب المخصص.	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/12/31
2018 (WO/PBC/30/4) R#15	النظر في طرق تقليص متوسط غياب الموظفين، وإدخال أساليب الممارسة الجيدة التي تنطوي على قدر أكبر من المساءلة عن التغيب المرضي، بما في ذلك النظر في مقابلات العودة إلى العمل.	قبلت الإدارة هذه التوصية. ويجري اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليص التغيب عن العمل. وبعد إطلاق وحدة إدارة الغياب في نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS) في يناير 2019، أُعدت أدوات جديدة للإبلاغ عن الإجازات المرضية وما يزال يجري إعدادها لتعزيز المساءلة. وصيغت المبادئ التوجيهية الداخلية بشأن العودة إلى العمل وهي قيد الاستخدام على أساس تجريبي منذ الربع الثالث من عام 2019.	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة للويبو هو 2020/12/31
2018 (WO/PBC/30/4) R#16	إجراء استقصاء سنوي للموظفين للتأكد من الأساس المرجعي لقياس تصورات الموظفين حول طائفة واسعة من	قبلت الإدارة هذه التوصية. ويمكن تنفيذ استقصاء للموظفين يغطي عددًا من الموضوعات المذكورة في التوصية في عام 2021. وتستعرض شعبة المشتريات والسفر العطاءات الحالية لوكالات الأمم	أحطنا علما بتاريخ تنفيذ الويبو لهذه التوصية في المستقبل وسنستعرض	قيد التنفيذ. تاريخ التنفيذ المتوقع بالنسبة

المرجع السابق	ملخص التوصية	تعليقات الإدارة على الحالة: مايو 2020	رأي المدقق الخارجي	الحالة
	قضايا الموارد البشرية التي تدعم الأهداف الاستراتيجية، وقياس فعالية سياسة الموارد البشرية وتنفيذها. ويمكن للاستقصاء تقييم موضوعات مثل التحفيز والتطوير والرفاه والتحرش في مكان العمل والإدارة والشفافية وقياس تصورات الموظفين حول الدعم المقدم من وظائف التمكين، مثل الموارد البشرية.	المتحدة الأخرى، كما يجري حاليًا استعراض استقصاءات لموظفي الأمم المتحدة بغية مساعدة الويبو في تصميم استقصاءاتها المنتظمة للموظفين.	الوضع خلال عملية التدقيق في العام المقبل.	للويبو هو 2021/06/30

ردود إدارة الويبو على التوصيات الصادرة عن المدقق الخارجي

الإدارة المالية

التوصية 1

ينبغي للويبو أن تراجع بشكل سنوي محتوى التقرير المالي والبيانات المالية وأن تناقش التعديلات المقترحة في الاجتماع ذي الصلة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل إعداد البيانات المالية السنوية.

الرد

تستعرض الإدارة مضمون وشكل التقرير المالي والبيانات المالية للويبو على أساس سنوي على الأقل كجزء من عملية الإغلاق في نهاية العام. وذلك يشمل النظر في تأثير التغييرات التي شهدتها عمليات المنظمة، وآخر التطورات في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُقدم التقرير المالي والبيانات المالية للويبو كل سنة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وفقا لولايتها ومسؤولياتها في مجال إعداد التقارير المالية.

المكاتب الخارجية

التوصية 2

ينبغي للويبو أن تنظر في وضع استراتيجية أوضح للمكاتب الموجودة خارج جنيف مع مراعاة أولويات الأعمال والأولويات التشغيلية المحددة في خطتها الاستراتيجية المقبلة ووضع معايير أوضح لدعم عملية اتخاذ القرار.

الرد

في ضوء "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكاتب الويبو الخارجية"، تدرك الأمانة أن هذه التوصية موجهة إلى الدول الأعضاء.

التوصية 3

باتباع استراتيجية أوضح، ينبغي للويبو أن تنظر في إدخال تعديلات على موازنة المسؤوليات بين الدول الأعضاء والأمانة فيما يتعلق باتخاذ قرارات المكاتب الخارجية.

الرد

في ضوء "المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكاتب الويبو الخارجية"، تدرك الأمانة أن هذه التوصية موجهة إلى الدول الأعضاء.

التوصية 4

ينبغي للويبو أن تنظر في تدابير لتعزيز تقارير الأنشطة والخطط التي تضعها المكاتب الخارجية عن طريق:

أ. التأكد من أن تتبع هذه التقارير بشكل وثيق الأنشطة المتفق عليها في خطط عمل البرنامج والميزانية، مما يتيح إجراء تقييم أوضح عن التقدم الذي أحرزه المكتب الخارجي.

ب. اعتماد نظام "الخطة المركزة" في هذه التقارير وذلك بتسجيل المقاييس والأنشطة والالتزامات الرئيسية والخطوات التالية الرئيسية التي نبغي اتخاذها بما يتماشى مع خطة العمل المتفق عليها.

ج. استعراض تواتر التقارير الرسمية عن أنشطة المكاتب الخارجية، إذا استكملت ببلاغات أخرى أكثر انتظاما.

الرد

قبلت الأمانة هذه التوصية وستنفذ التغييرات على تقارير أنشطتها اعتباراً من يناير 2021.

التوصية 5

ينبغي أن تنظر شعبة الرقابة المستقلة التابعة للويبو في فائدة إجراء تدقيق لعمليات المكاتب الخارجية وتدفق المعلومات بين المكاتب والمقر الرئيسي.

الرد

قبلت شعبة الرقابة الداخلية هذه التوصية وستدمج تدقيقا للمكاتب الخارجية في خطة عمل الرقابة للثنائية 2023/2022؛ مع مراعاة التقييم الذي تخطط لجنة البرنامج والميزانية إجراؤه على المكتب الخارجي عام 2021.

التوصية 6

إلى جانب المؤشرات والتدابير القائمة، ينبغي للويبو أن تنظر في وضع نوافذ نتائج محددة ومؤشرات أداء ذات صلة بكل مكتب خارجي على أن تعكس الظروف الفريدة لأولويات التنفيذ الخاصة بكل مكتب والسياق المحلي.

الرد

ستأخذ الأمانة هذه التوصية في الاعتبار على النحو الواجب أثناء إعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2023/2022.

التوصية 7

ينبغي للويبو أن تنظر في إجراء استقصاءات مستقلة ومنتظمة لأصحاب المصلحة من البلدان المضيفة لقياس آرائهم بشأن مساهمات المكاتب الخارجية، ومعرفة توجهات هذه المكاتب وتحركاتها، وضمان أن تبقى لصيقة ومركزة على أهداف الويبو الأساسية.

الرد

قبلت الأمانة هذه التوصية في سياق عملية تقييم أداء الويبو للثنائية.